

مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية

تقرير مقارنة (2018-2021)

سلسلة التقارير الخاصة رقم (113)

مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية

تقرير مقارنة (2018-2021)

سلسلة تقارير خاصة رقم (113)

إعداد الباحث: أ. مؤيد عفانة

متابعة وإشراف: أ. خديجة زهران، د. عمار الدويك

تدقيق لغوي: أ. سميح محسن

التصميم والطباعة:

شركة ثيرد دايمنشن للتصميم والطباعة

© جميع الحقوق محفوظة لـ:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، فلسطين.

ISBN: 978-9950-401-08-2

رام الله - 2021

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله على أي وجه، أو بأي حال، أو بأي طريقة إلا بموافقة مسبقة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم».



الهيئة المستقلة
لحقوق الإنسان
ديوان المطالم

سلسلة التقارير
الخاصة

113

مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية تقرير مقارنة (2018-2021)

2021

عناوين مكاتب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم» - فلسطين

• المقر الرئيسي

رام الله - خلف المجلس التشريعي - مقابل مركز الثلاثيميا «أبو قراط».
هاتف: 2986958 / 2960241 2 970 + فاكس: 2987211 2 970 + ص.ب 2264
البريد الإلكتروني: ichr@ichr.ps الصفحة الإلكترونية: www.ichr.ps

• مكتب الوسط

رام الله - رام الله التحتا - مقابل السفارة الألمانية - عمارة راحة - ط6
هاتف: 2989838 2 970 + فاكس: 2989839 2 970 +

• مكتبا الشمال

نابلس- عمارة شارع سفيان - عمارة اللحام - ط 1
هاتف: 2335668 9 970 + فاكس: 2366408 9 970 +

طولكرم - قرب مستشفى ثابت ثابت - عمارة دعباس - ط3
تلفاكس: 2687535 9 970 +

• مكتبا الجنوب

الخليل- رأس الجورة - بجانب دائرة السير - عمارة حريزات - ط 1
هاتف: 2295443 2 970 + فاكس: 2211120 2 970 +

بيت لحم - عمارة نزال - ط 2 - فوق البنك العربي
هاتف: 2750549 2 970 + فاكس: 2746885 2 970 +

• مكتب غزة والشمال

الرمال - مقابل المجلس التشريعي - خلف بنك القدس
هاتف: 2824438 8 970 + فاكس: 2845019 8 970 +

• مكتب الوسط وجنوب غزة

خانيونس - شارع جمال عبد الناصر - عمارة الحسن ط3 - بجوار عصيرات رمانة 2
هاتف: 2060443 8 970 + فاكس: 2062103 8 970 +

المحتويات

7	ملخص تنفيذي.....
11	مُقدِّمة
13	مضمون التقرير.....
14	هدف التقرير
14	منهجية إعداد التقرير.....
17	الفصل الأول: الفقر في فلسطين ودور وزارة التنمية الاجتماعية.....
17	خط الفقر
20	توزيع الفقر حسب نوع التجمع.....
22	أثر المساعدات على نسب الفقر.....
23	مكافحة الفقر في فلسطين
25	وزارة التنمية الاجتماعية
27	موازنة وزارة التنمية الاجتماعية
32	الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية
35	الفصل الثاني: برنامج التحويلات النقدية ... الواقع والتحديات
35	برنامج التحويلات النقدية CTP.....
37	تمويل برنامج التحويلات النقدية.....

41	مدى التزام الحكومة بصرف الموازنات المخصصة لبرنامج التحويلات النقدية.....
44	تفاقم أزمة التحويلات النقدية 2021.....
45	التمكين الاقتصادي في مواجهة الفقر.....
47	الفصل الثالث: الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات.....
50	التوصيات.....
53	المراجع والمصادر.....
55	منشورات الهيئة.....

ملخص تنفيذي

انفاذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، فلسطين، وابتثاقاً من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، تجاه حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، يناقش التقرير مخصصات الفقراء من الموازنة العامة، خاصة مع التراجع الحاد في صرف مخصصات الاسر الفقيرة والمهمشة من خلال برنامج التحويلات النقدية، والذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، وتستفيد منه حوالي 115 ألف أسرة فلسطينية، معظمها من قطاع غزة، وتعمل أكثر من نصف مليون مواطن فلسطيني من الفقراء والفئات المهمشة. حيث يعمل التقرير على تشخيص وتحليل مقارن لواقع مخصصات الفقراء والفئات المهمشة على مدار السنوات (2018 - 2021)، والفجوات القائمة في تلك المخصصات وأسبابها، ومدى التزام الحكومة بتوفير تلك المخصصات المالية للأسر المستحقة، وتحديد الفجوات الموجودة، والخروج باستنتاجات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق من اجل الحفاظ على حقوق تلك الفئات، وإطلاق حملة مبنية على دراسة وأرقام وإحصائيات لإلزام الحكومة والجهات ذات الصلة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

وقد تم اعتماد منهجية علمية، قائمة على مراجعة الادبيات ذات الصلة، وواقع الفقر في فلسطين، من خلال احصائيات، وأرقام، إضافة الى استعراض اهداف وزارة التنمية الاجتماعية، كونها ذات الاختصاص بمكافحة الفقر في فلسطين، ومراجعة موازنات وزارة التنمية الاجتماعية في الأعوام (2018-2012)، ومقارنتها مع الانفاق الفعلي، واستعراض لبرنامج التحويلات النقدية، كونه البرنامج الرئيس لمكافحة الفقر، وتحليل مقارن لواقع البرنامج على مدار خمس سنوات، وكم الدفعات والأموال التي تم صرفها، وتحديد الفجوات القائمة والمعيقات، وتنفيذ مقابلات مع الجهات ذات الصلة لإثراء التقرير، وإعداد خلاصة واستنتاجات وتوصيات علمية - عملية خاصة بحقوق ومخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية، واطلاق ورقة مطلية بناء على نتائج وتوصيات التقرير لتعزيز حقوق الفقراء والفئات المهمشة في فلسطين.

وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: ان القضاء على الفقر، مدخل أساسي للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وان نسبة الفقر في فلسطين مرتفعة، وتبلغ حوالي (29.2%)، وتعمق نسبة الفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، كما تزداد تلك النسبة اطرادا مع عدد افراد الاسرة، والأسر التي ترأسها أمراه، وفي المخيمات، ومع عدد الأطفال في الأسرة. وتعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين، ورأس الحربة لمكافحة الفقر، وعلى الرغم من مجال العمل الواسع لوزارة التنمية الاجتماعية، وتحولها من المنحى «الاغاثي» الى المنحى «التنموي» الا أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، تراوح مكانها منذ العام 2018، وهي في حدود الـ (5%) من اجمالي نفقات الموازنة العامة، وهو سقف مالي ادنى من المغلفات المالية الواردة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية. كما ان الانفاق الفعلي اقل من المقدر مما خلق فجوتين ماليتين. وتشكل المنافع الاجتماعية والتي تعتبر المساعدات النقدية مكونها الأكبر، النسبة العظمى من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبها يزيد عن (90%) من موازنتها الاجمالية، وبرنامج التحويلات النقدية CTP، وهو البرنامج الرئيس في وزارة التنمية الاجتماعية المختص بتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة، ويستهدف البرنامج الأسر الفقيرة والمهمشة غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة بين (250 - 600) شيكل شهريا، تُعتمد الحالات المستحقة والمستفيدة من البرنامج على اساس معادلة حسابية، ومن خلال التحليل المعمق لواقع الفقر في فلسطين، فإن المساعدات النقدية للأسر الفقيرة - حتى حال انتظامها- غير كافية، كونها توفر مبلغ لا يفي باحتياجات الحد الأدنى للأسر الفقيرة، وهناك تراجع في صرف دفعات التحويلات النقدية من العام 2018، حيث تم صرف ثلاث دفعات من أصل أربع دفعات، على الرغم من استمرار مساهمة الشركاء في الأعوام (2018-2020)، وهذا يعني ان الفقراء والفئات المهمشة فقدت حوالي (25%) من مستحقاتها منذ 4 سنوات، كما تفاقمت ازمة الاسر الفقيرة والمهمشة، والتي تستفيد من مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية، ففي العام 2021، لم يتم صرف سوى دفعة واحدة لغاية اعداد هذا التقرير، وتم صرف الحد الأدنى للأسر، أي (750) شيكل فقط، ولا يبدو في الأفق أي بوادر من الحكومة لاستكمال الصرف في هذا العام، الامر الذي يعني فقدان الاسر الفقيرة لأكثر من (75%) من دخلها، الامر الذي خلق ازمة كبيرة لتلك الاسر، خاصة ان قسم منها من الفئات الهشة والتي لا تستطيع تأمين حتى قوت يومها من المسنين وذوي الإعاقة.

وقد خرجت الدراسة بجملة توصيات أهمها: ضرورة التزام الحكومة بصرف الدفعات النقدية

المستحقة للأسر الفقيرة وبشكل فوري، وضرورة استثناء الفئات الفقيرة والمهمشة المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية من أية إجراءات تقشفية، وضرورة التزام الحكومة بزيادة الموازنة المخصصة لوزارة وزارة التنمية الاجتماعية، على نحو يجعلها قادرة على انفاذ مهامها، وضرورة العمل على توفير بدائل لدعم برنامج التحويلات النقدية، وضرورة اطلاق الحكومة لبرامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة القادرة على العمل والإنتاج وتوفير الموارد المادية وتذليل المعيقات الفنية والإدارية، من اجل الانتقال من حالة (الاحتياج) الى حالة (الإنتاج)، وأهمية العمل على إقرار قانون الضمان الاجتماعي، وبنهج تشاركي بين مختلف الأطراف ذلت الصلة، كونه سيشكل مظلة امان اجتماعية للأسر والافراد، وسيخفف من حالات الفقر والعوز، وضرورة تفعيل البوابة الالكترونية للمساعدات النقدية والاجتماعية، والزام كافة الجهات بها، وضرورة سياسات اقتصادية واجتماعية متأزرة، وخلق مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين تجاه تعزيز مفهوم التنمية الاجتماعية بموارد ذاتية، دون الاعتماد على التمويل الخارجي، وضرورة التزام سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة بالمساهمة في دعم الأسر الفقيرة كوني تجبي ضرائب ورسوم، وضرورة عقد مؤتمر وطني لمكافحة الفقر في فلسطين، بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة دوليا ووطنيا منبثقا من الالتزام القانوني والأخلاقي تجاه الأسر الفقيرة والمهمشة، وانفاذا لأهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة السياسات الوطنية، والخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية.

مُقَدِّمَة

عملت البشرية، منذ بداياتها، على توفير مستلزماتها الأساسية من طعام ومسكن، وتطورت تلك المستلزمات مع تطور الحياة البشرية، وبقيت تلك المستلزمات من أولويات المجتمعات على مر العصور، وصولاً لمفهوم «مكافحة الفقر»، وإن كان في شكله الأولي تمثل في الطعام والمسكن والملبس فحسب، وفي العصر الحديث تكاثفت جهود المجتمع الدولي منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة على وجه الخصوص من أجل القضاء على الفقر، وذلك على مستوى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، أو على مستوى القرارات والخطط والمشاريع التنموية، فقد كفلت الاتفاقيات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، سيّما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأفراد أسرته، حيث نصت المادة رقم (11) من العهد الدولي على: تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كافٍ له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر، واعترافاً بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة»¹.

كما نصت المادة رقم (12) على الحق في الصحة، حيث نصت على: تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وتشمل التدابير التي يتعين على الدول الأطراف في هذا العهد اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق، تلك التدابير اللازمة، أما المادة رقم (13) فقد اكدت على الحق في التعليم، ونصت

1 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة رقم (11)

على تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإيماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر².

وقد توجت جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفقر باعتماد الأمم المتحدة عام 2015 اهداف التنمية المستدامة 2030، والتي تضمنت 17 هدفاً أممياً، والذي جاء «القضاء على الفقر» بجميع أشكاله في كل مكان في العام، هدفها الأول، في حين تضمن الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030 «القضاء التام على الجوع»، في حين تضمن الهدف الثالث «الصحة الجيدة والرفاه»، واما الهدف الرابع فقد كان تحت عنوان «التعليم الجيد»، والهدف الخامس «المساواة بين الجنسين»³.

وتضمنت تلك الأهداف عشرات الغايات التي تسعى الدول الى تحقيقها من اجل انفاذ اهداف التنمية المستدامة 2030 الـ (17)، وعلى رأسها القضاء على الفقر. وقد انضمت دولة فلسطين في العام 2014 إلى أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما التزمت دولة فلسطين وبقدر إمكاناتها المتاحة بإنفاذ أهداف التنمية المستدامة 2030. وبالتالي، يتعين على دولة فلسطين أن تواءم تشريعاتها وسياساتها مع ما التزمت به دولياً، بما في ذلك تشريعات وسياسات للقضاء على الفقر. مع التأكيد على أن التزام دولة فلسطين بمكافحة الفقر، لا يأتي فقط نتيجة لالتزامها بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان أو التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، بل ضرورة ذلك في مشروع التحرر الوطني وبناء الدولة، وما يتطلبه ذلك من تعزيز لصمود المواطنين، وتمكينهم اقتصادياً وسياسياً في وجه إجراءات الاحتلال الإسرائيلي.

كما تضمنت أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، والتي تعتبر مظلة التخطيط الوطني في فلسطين، ومنبثقة من اهداف التنمية المستدامة 2030، والتي أطلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية في نهاية العام 2016، الأولوية الوطنية السابعة والتي تنصّ على «العدالة الاجتماعية وسيادة القانون»، واعتمدت سياسات وطنية أهمها سياسة «الحد من الفقر»، وسياسة «توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة»⁴. كما انبثق من اجندة السياسات الوطنية ثلا خطط استراتيجية وطنية عبر قطاعية و (18) خطة استراتيجية وطنية

2 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة رقم (12) والمادة رقم (13).

3 أهداف التنمية المستدامة 2030 - www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals

4 أجندة السياسات الوطنية 2017-2022، صفحة 38.

قطاعية، بما فيها الخطة الاستراتيجية الوطنية لقطاع التنمية الاجتماعية للأعوام (2017-2022). وتبنت أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، جملة من التدخلات السياساتية لتحقيق الأولوية الوطنية السابعة منها:

- تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة.
- مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.
- الدمج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الاعاقة، الشباب، النساء، الاسرى المحررين).
- تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها.
- إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي.
- تطوير المسؤولية الاجتماعية وأسسها، وتعزيز الحوار الاجتماعي⁵.

مضمون التقرير،

انفاذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، فلسطين، وانبثاقاً من المواثيق الدولية والقوانين الوطنية، تجاه حقوق الفئات الفقيرة والمهمشة، وحقها بالرعاية الاجتماعية من قبل الحكومة، يناقش التقرير مخصصات الفقراء من الموازنة العامة في فلسطين، خاصة مع التراجع الحاد في صرف مخصصات الاسر الفقيرة والمهمشة من خلال برنامج التحويلات النقدية، والذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، وتستفيد منه حوالي 115 ألف أسرة فلسطينية، معظمها من قطاع غزة، وتعمل أكثر من نصف مليون مواطن فلسطيني من الفقراء والفئات المهمشة والفقيرة من المسنين والنساء والأطفال والأشخاص من ذوي الإعاقة.

حيث يعمل التقرير على تشخيص وتحليل مقارنة لواقع مخصصات الفقراء والفئات المهمشة على مدار السنوات (2018 - 2021)، والفجوات القائمة في تلك المخصصات وأسبابها، وممدى استجابة الحكومة لاحتياجات تلك الفئات، ومدى التزامها بإنفاذ حقوقهم من خلال حصولهم على مخصصاتهم المالية.

هدف التقرير:

فحص وتحليل واقع مخصصات الفقراء والفئات الضعيفة والمهمشة (برنامج التحويلات النقدية) في وزارة التنمية الاجتماعية، ومدى التزام الحكومة بتوفير تلك المخصصات المالية للأسر المستحقة، وتحديد الفجوات الموجودة على مدار السنوات من 2018 وحتى 2021، والخروج باستنتاجات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق من اجل الحفاظ على حقوق تلك الفئات، وإطلاق حملة مبنية على دراسة وأرقام واحصائيات لإلزام الحكومة والجهات ذات الصلة بالوفاء بالتزاماتها تجاه الفقراء والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني.

منهجية إعداد التقرير:

تم اعتماد منهجية علمية استقصائية، قائمة على المحاور التالية:

- مراجعة الادبيات والمواثيق ذات الصلة والمرتبطة بمكافحة الفقر، كونه انتهاك رئيس لحقوق الانسان، وحاجز تجاه تمتعه بحقوقه الأساسية من مأكل ومسكن وتعليم وصحة وحرية رأي.
- مراجعة اهداف التنمية المستدامة 2030، سيّما الهدف الأول «القضاء على الفقر»، واجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، كونها برنامج عمل الحكومة، ومظلة التخطيط القطاعي وعبر القطاعي في فلسطين.
- استعراض واقع الفقر في فلسطين، من خلال احصائيات، وأرقام، ومؤشرات كمية، ونوعية.
- استعراض رسالة ورؤية واهداف وزارة التنمية الاجتماعية، كونها الوزارة ذات الاختصاص بمكافحة الفقر في فلسطين.
- مراجعة موازنات وزارة التنمية الاجتماعية في الأعوام (2018-2012)، وتوزيعها على البنود المختلفة، ومقارنتها مع الانفاق الفعلي المتحقق.
- استعراض تفصيلي لبرنامج التحويلات النقدية، كونه البرنامج الرئيس في وزارة التنمية

الاجتماعية لمكافحة الفقر ودعم الأسر الفقيرة والمهمشة، مصادر التمويل للبرنامج، والاطلاع على الموازنات المقدره له واعداد المستفيدين وتوزيعهم تبعا للجنس، المنطقة الجغرافية وغيرها.

- تحليل مقارن لواقع برنامج التحويلات النقدية على مدار خمس سنوات، وكم الدفعات والأموال التي تم صرفها، وتحديد الفجوات القائمة والمعوقات.
- تنفيذ مقابلات مع الجهات ذات الصلة في وزارة التنمية الاجتماعية لإثراء التقرير.
- إعداد خلاصة واستنتاجات وتوصيات علمية - عملية خاصة بحقوق ومخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية.
- عقد ورشة عمل بؤرية لأصحاب الصلة بموضوع الدراسة، من أجل نقاش الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات، والاستفادة من التغذية الراجعة منهم في إثراء التقرير.
- إعداد الصيغة النهائية للتقرير.
- اعداد ورقة مطلبيه بناء على نتائج وتوصيات التقرير لتعزيز حقوق الفقراء والفئات المهمشة في فلسطين.

الفصل الأول

الفقر في فلسطين ودور وزارة التنمية الاجتماعية

تبعاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (29.2%) في فلسطين؛ (13.9%) في الضفة الغربية و(53.0%) في قطاع غزة. في حين أن (41.1%) من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني؛ (24.0%) في الضفة الغربية و(67.6%) في قطاع غزة.

كما تبين أن (16.8%) من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر الشديد (المدقع) وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسرة (5.8%) في الضفة الغربية و(33.8%) في قطاع غزة. أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن (30.3%) من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر المدقع؛ (15.1%) في الضفة الغربية و(53.9%) في قطاع غزة.⁶

خط الفقر:

هو قيمة ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والمواصلات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبة الأسرة (حجم الأسرة وعدد الأطفال).

6 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 26

خط الفقر المدقع:

وهو يغطي قيمة ميزانية الحاجات الأساسية من المأكل والملبس والمسكن.

نسبة الفقر (مؤشر):

هو مؤشر يقيس نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو استهلاكهم عن خط الفقر، حيث لا يمكن لهذه الشريحة تحمل تكاليف شراء السلع الأساسية، ويتم استخدام عدة خطوط للتحليل: خط الفقر العادي وخط الفقر المدقع ويحسب بقسمة عدد الأسر التي يقل دخلها أو استهلاكها عن خط الفقر الوطني على إجمالي عدد الأسر مضروباً بمائة.

فجوة الفقر (مؤشر):

هو مؤشر يقيس حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر، أي إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء الى خط الفقر، ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

شدة الفقر (مؤشر):

هو مؤشر يعكس مدى التفاوت الموجود بين الفقراء والأسر التي تكون بعيدة عن خط الفقر يكون لها الوزن الأكبر، ويقاس هذا المؤشر بإيجاد الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات جميع الفقراء.⁷

بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية (المكونة من خمسة أفراد)، بالغين اثنين وثلاثة أطفال في فلسطين خلال عام 2017 حوالي (2,470) شيكلا، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية (1,974) شيكلا⁸.

7 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 19.

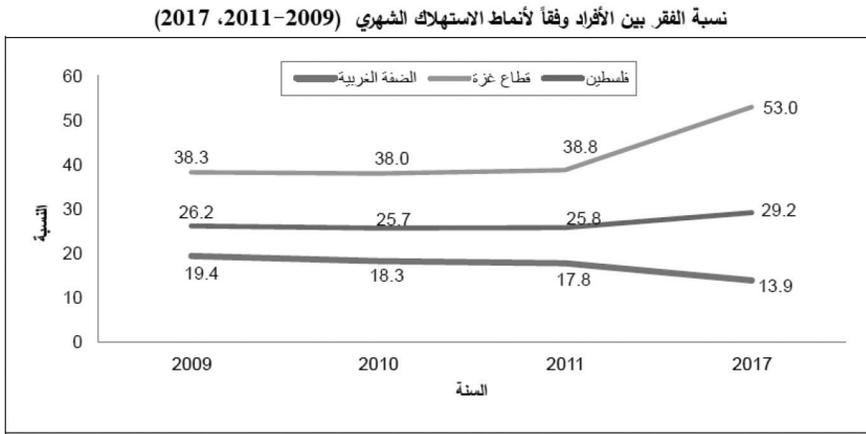
8 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 37.

من جهة أخرى فقد ازدادت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بنسبة 13.2% في العام 2017 مقارنة مع العام 2011، حيث كانت (25.8%) عام 2011 ووصلت إلى 29.2% عام 2017.

شكل رقم (1)

مقارنة لنسبة الفقر بين الأفراد في فلسطين

°(2017-2011-2009)



حوالي (29%) من الفلسطينيين فقراء

فجوة وشدة الفقر حسب المنطقة

الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية. يظهر هذا من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياسي فجوة وشدة الفقر.

9 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 26

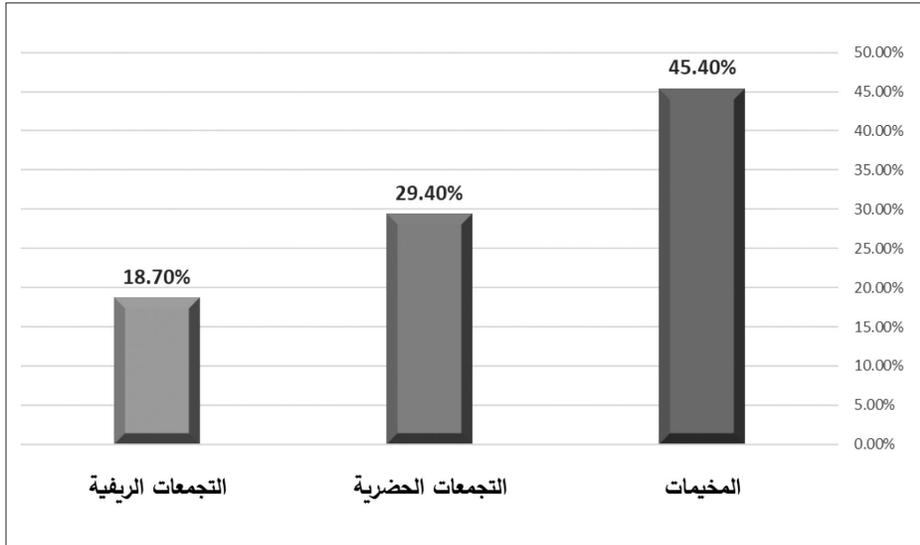
توزيع الفقر حسب نوع التجمع

يعتبر مكان الإقامة من جملة الأبعاد التي يتوقع أن تساهم في حدوث تفاوت في نسب الفقر في فلسطين. حيث تم استخدام التصنيفات الإدارية والتي بنيت على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007، حيث تم تقسيم التجمعات حسب نوع التجمع إلى ثلاثة أنواع: حضر، وريف، ومخيمات.

تزيد نسبة الفئات الأكثر عرضة للفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات، فقد بلغت نسبة الفقر لعام 2017 بين الأفراد القاطنين في المخيمات (45.4%)، تليها التجمعات الحضرية بنسبة (29.4%)، وفي التجمعات الريفية بنسبة (18.7%). وتبقى المخيمات هي الأعلى في نسب الفقر المدقع إذ بلغت نسبة الفقر المدقع (29.3%)، تليها التجمعات الحضرية بنسبة (16.7%)، والأقل نسبة كانت للتجمعات الريفية بنسبة (9.7%).

شكل رقم (2)

نسبة الفقر حسب نوع التجمع «مخيمات/ حضري/ ريفي»



الأفراد الذين يقيمون في المخيمات هم الأكثر عرضة للفقر

حجم الأسرة:

تزداد نسب الفقر بين الأفراد في الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأفراد في الأسر الأصغر حجماً. وقد كان أعلى نسبة للفقر بين الأفراد في الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، حيث بلغت النسبة (61.1%) لعام 2017، كذلك تتميز هذه الفئة من الأسر بوجود أعلى نسبة لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر. في حين كان أدنى نسبة انتشار للفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت النسبة (11.8%)، لعام 2017، كما تبين ان هذه الفئة من الأسر تتميز بوجود أدنى نسبة لمؤشر فجوة الفقر وشدة الفقر. ويمكن الاستنتاج بأن الأفراد في الأسر كبيرة الحجم يعانون من شدة الفقر أكثر من أي أفراد في أسر أخرى، حيث إن فقراء هذه الأسر هم الأكثر فقراً بين الفقراء ككل.

أفراد الأسر كبيرة الحجم أكثر فقراً

عدد الأطفال في الأسرة:

تبلغ نسبة الأسر التي لا يوجد لديها أطفال في المجتمع الفلسطيني (23.0%)، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من الأسر الفلسطينية يوجد لديها أطفال. تزداد نسبة انتشار الفقر بشكل مطرد بازدياد عدد الأطفال في الأسر، ويعتبر الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة (20.3%)، وتبدأ النسبة بالازدياد عن نسبة الفقر الوطني عند الأسر التي لديها ثلاثة أطفال فأكثر، حيث بلغت نسبة الفقر (29.6%) للأسر التي لديها 1-4 أطفال، وترتفع لتصل أقصاها (60.6%) للأسر التي لديه 7-8 أطفال¹⁰.

توجد علاقة طردية بين نسب الفقر وعدد الأطفال في الأسرة

10 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 28.

جنس رب الأسرة:

شكلت الأسر التي ترأسها إناث (10.1%) من الأسر الفلسطينية في العام 2017، كما تظهر مؤشرات الفقر أن نسبة الفقر ارتفعت بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى مقارنة بأفراد الأسر التي يرأسها ذكر للعام 2017. أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت (30.6%) مقابل (29.2%) للأسر التي يرأسها ذكور في عام 2017، بينما كانت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها إناث (25.0%) لعام 2011، مقابل (25.9%) للأسر التي يرأسها ذكور.

أفراد الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر

المصدر الرئيسي لدخل الأسرة:

تراوحت أعلى نسب لانتشار الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين أولئك الأفراد الذين أسرهم تعتمد في معيشتها بشكل أساسي على التحويلات والمساعدات (53.6%)، تليها نسبة الفقر لدى أفراد الأسر التي تعتمد في مصدر دخلها الرئيسي على رواتب من القطاع الخاص إذ بلغت (29.0%)، بينما كانت نسبة الفقر بين الأفراد للأسر التي تعتمد على القطاع العام في رواتبها (26%).

أفراد الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات في معيشتها هم الأكثر عرضة للفقر

أثر المساعدات على نسب الفقر:

يعتبر الأفراد في الأسر التي تعتمد على المساعدات العامة كمصدر للدخل بشكل عام أسوأ حالاً مقارنة بالأفراد في الأسر الأخرى. بلغت نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (29.2%) متضمناً ذلك المقدار من المساعدات التي تم الحصول عليها.

إذا ما تم استثناء قيمة المساعدات من الاستهلاك الشهري للأسر، نلاحظ أن نسبة الفقر ترتفع

إلى (33.0%)، بمعنى آخر، لقد ساهمت المساعدات بتخفيض نسب الفقر الوطني بنسبة مقدارها (11.5%). أما فيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد ساهمت المساعدات بتخفيض النسبة من (21.0%) قبل تلقي المساعدات إلى (16.8%) بعد تلقي هذه المساعدات، أي أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها (20.0%)¹¹.

المساعدات تقلل نسبة الفقر بحوالي 18%

الخلاصة: من خلال العرض السابق والمبني على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة الفقر في فلسطين مرتفعة، وتبلغ حوالي ثلث الأسر، وتتعمق نسبة الفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، كما تزداد تلك النسبة اطرادا مع عدد افراد الاسرة، والأسر التي ترأسها أمراً، وفي المخيمات، ومع عدد الأطفال في الأسرة. ومن المتوقع ان تكون نسبة الفقر ارتفعت في العام 2021 تبعا لأثار جائحة كورونا، والحرب على قطاع غزة.

مكافحة الفقر في فلسطين،

يشكل القضاء على الفقر، مدخل أساسي للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وبخاصة، الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن، والحق بالعيش الكريم، فالفقر يجعل مثل هذه الحقوق بعيدة المنال، كما يجعل الفقراء يعزفون عن المشاركة في الحياة السياسية، وممارسة حقوقهم السياسية، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير أو الانتخاب، كما ان الفقر سبباً رئيسياً لانتهاكات حقوق الإنسان، فالفقراء مجبرون للعمل في بيئات غير آمنة وغير صحية تبعا للعوز والحاجة، والأطفال الفقراء يكونون مجبرون على العمل بدلاً من الذهاب للمدرسة، كما ان الانتهاكات الجنسية تزداد باستغلال حالة الفقر والعوز للنساء والفتيات وربما الفتيان، بالتالي، فإن القضاء على الفقر يشكل ضرورة ملحة لقضايا حقوق الإنسان، ولا يمكن اعتباره ترفاً فكرياً او عملاً من أعمال الخير والإحسان فحسب.

وقد تضمن القانون الأساسي الفلسطيني جملة مواد تحفظ الحق في التعليم والسكن والعيش

11 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 31.

الكريم منها، المادة (22)، والتي تضمنت في فقرتها الأولى «ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة»، وكذلك المادة رقم (23) «حق السكن»، والتي تضمنت المسكن الملائم حق لكل مواطن، وتسعى السلطة الوطنية لتأمين المسكن لمن لا مأوى له، والمادة رقم (24) «حق التعليم» والتي تضمنت: التعليم حق لكل مواطن، وإلزامي حتى نهاية المرحلة الأساسية على الأقل ومجاني في المدارس والمعاهد والمؤسسات العامة¹².

كما أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية قانون خاص بشأن حقوق المعوقين، مكون من أربعة فصول تتضمن (20) مادة، حيث اعتبر القانون وزارة الشؤون «التنمية» الاجتماعية، ووزارة اختصاص بذوي الإعاقة¹³.

ونص القانون بشكل صريح في المادة رقم (2) «حقوق المعاقين وواجباتهم» على « للمعوق حق التمتع بالحياة الحرة والعيش الكريم والخدمات المختلفة شأنه شأن غيره من المواطنين له نفس الحقوق وعليه واجبات في حدود ما تسمح به قدراته وإمكاناته، ولا يجوز أن تكون الإعاقة سبباً يحول دون تمكن المعوق من الحصول على تلك الحقوق¹⁴».

أما المادة (3) «حماية حقوق المعاقين»، فقد نصت على «تتكفل الدولة بحماية حقوق المعوق وتسهيل حصوله عليها وتقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية بإعداد برامج التوعية له ولأسرته ولبئته في كل ما يتعلق بتلك الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون¹⁵».

12 القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003، المواد رقم: 22، 23، 24.

13 قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، مادة رقم (1)

14 قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، مادة رقم (2)

15 قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين، مادة رقم (3)

وزارة التنمية الاجتماعية

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين، ومُزوّد رئيسي للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية¹⁶، وتبني مفهوماً فلسطينياً للتنمية الاجتماعية انطلاقاً من أنها عملية تغيير مجتمعي تركز على تمكين المجتمع، بأسره وأفراده ومؤسساته، وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة؛ لتمكينها من التمتع بحياة كريمة، وفرص عمل لائقة، إضافة إلى رعاية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمّشة، سيّما الأطفال، والفتيات، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشباب، وسكان المناطق المهمّشة¹⁷.

رؤية وزارة التنمية الاجتماعية الاستراتيجية ومجال عملها:

تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى توفير حماية اجتماعية من خلال مختلف برامجها والمستندة إلى النهج المبني على الحقوق بما يضمن الشفافية والعدالة لتدعيم صمود المواطنين، كما وأن رؤية الوزارة تنص على «مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج، يوفر حياة كريمة مستدامة لكل الأسر والأفراد، ويحرر طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج»¹⁸.

أما رسالة الوزارة، والتي وردت في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية (2021-2023)، فقد نصت على «تسعى وزارة التنمية الاجتماعية الى تقديم وتنسيق تقديم خدمات متكاملة للحماية والتنمية الاجتماعية تؤدي الى حماية ورعاية وادماج وتمكين الفقراء والمهمشين، بالشراكة والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص ومن خلال منهجية ادارة الحالة وتعزيز الخيارات المجتمعية المحلية».

كما تبنت وزارة التنمية الاجتماعية عدة اهداف استراتيجية وهي:

- الحد من الفقر بأبعاده المتعدّدة.
- تدابير حماية اجتماعية وطنية ومحلية فاعلة تحمي الفئات الفقيرة والمنكشفة رجالاً ونساءً بما يشمل القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء والهزات والصدمات والكوارث في المجتمع الفلسطيني.
- تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية.

16 استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.

17 دليل إعداد موازنة المواطن في وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 10

18 استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023.

اما نطاق عمل وزارة التنمية الاجتماعية فهو يشمل: الفقراء، المرأة، الاشخاص ذوي الاعاقة، الشباب، الاطفال، كبار السن¹⁹.

اما المناطق المهمشة المستهدفة ذات الأولوية في وزارة التنمية الاجتماعية فهي:

غزة - المناطق الحدودية - المخيمات الفلسطينية - سكان مناطق «ج»- سكان البلدة القديمة في الخليل - القدس²⁰.

ويقع ضمن مسؤوليات الوزارة الرئيسة مكافحة الفقر في فلسطين، والقضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي، كما أنها الجهة الرسمية المسؤولة عن الأشخاص من ذوي الإعاقة تبعاً لقانون رقم (4) للعام 1999 بشأن حقوق المعاقين²¹، وحماية الطفولة تبعاً لقانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004²²، ودورها المحوري في عدة قضايا هامة ترتبط بشكل مباشر بالفئات الأكثر ضعفاً والأكثر تهميشاً في المجتمع الفلسطيني مثل: النساء المُعتقات، النساء الأرامل، المسنين، الأيتام، الأحداث، الشبيبة.

وفي ظل الأوضاع الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال وإفرازاته، وخاصة في قطاع غزة، الذي عانى وما زال من حروب مدمرة وحصار خانق، كانت السبب الرئيسي في خلق واقع اقتصادي هش، وبالتالي صعوبة تحقيق نمو اقتصادي بوتيرة تتناسب مع المعدلات الدولية للنمو.

ومن خلال مراجعة معدلات البطالة والفقر في فلسطين والتي تعتبر مؤشرات هامة على الوضع الاقتصادي، بلغت نسبة الفقر في فلسطين مع نهاية العام 2017، (29.2%)²³، في حين بلغت معدلات البطالة في منتصف العام 2021، (26%)²⁴. الأمر الذي يستدعي بذل جهود مضاعفة من قبل وزارة التنمية للتعامل مع التحديات التي تتعلق بمكافحة الفقر والحد منه.

19 استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2021-2023.

20 موازنة المواطن 2021- وزارة التنمية الاجتماعية

21 قانون حقوق المعوقين، رقم (4) للعام 1999، مادة رقم (1).

22 قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004، مادة رقم (50).

23 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر)، 2017. رام الله - فلسطين، صفحة 26

24 أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/07/11 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

<https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4023>

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية:

تبعاً لنطاق عمل وزارة التنمية الاجتماعية، وتماسها المباشر والمستمر مع أكبر شريحة من المواطنين في المجتمع الفلسطيني، وخاصة الشرائح الأكثر فقراً وتهميشاً، فإنه يجب أن تكون الموازنة المخصصة لها تتلاءم مع حجم الاحتياج المرصود. ومن خلال تحليل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية والتقارير المالية الخاصة بها، نجد أن هناك خلل ابتدائي متراكم من عدة سنوات، وهو دمج مركز المسؤولية الخاص بوزارة التنمية الاجتماعية مع مركز المسؤولية الخاص بمؤسسة رعاية أسر الشهداء، وتصنيف المركزيين تحت مسمى وزارة (التنمية «الشؤون» الاجتماعية)، وبالتالي تضخيم الموازنة المخصصة لمركز مسؤولية «التنمية الاجتماعية» بشكل مُضلل، وغير حقيقي، حيث لا يوجد فصل بين نفقاتها الفعلية ونفقات مؤسسة رعاية أسر الشهداء مما يعيق التحليل العلمي للإنفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية على الفئات المستهدفة لديها.

وعملياً جميع التقارير المالية للأنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية تدمج المركزيين مع «التنمية الاجتماعية ومؤسسة رعاية أسر الشهداء».

وعند تحليل بيانات الموازنة العامة للأعوام الثلاثة 2018-2019-2020-2021، نجد أن موازنات وزارة التنمية الاجتماعية- المخصصة لها- كانت على النحو التالي:

جدول رقم (1)

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية ونسبتها من إجمالي نفقات الموازنة العامة خلال الأعوام 2018-2021 (بالشيكل)

السنة	الموازنة/ شيكل	اجمالي النفقات / شيكل	النسبة من إجمالي النفقات
2018	25 789,936,555	26 16,559,061,000	4.8%
2019	27 765,819,000	28 N/A	N/A

25 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2018.

26 قرار بقانون رقم (4) لسنة 2018م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018م.

27 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

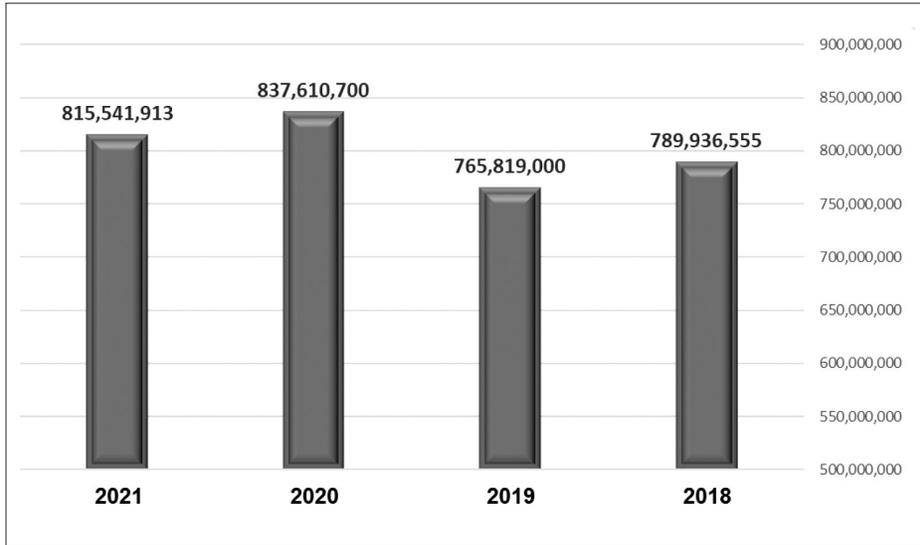
28 لم يتم إقرار الموازنة العامة 2019 بسبب أزمة أموال المقاضاة.

%5.2	³⁰ 16,167,000,000	²⁹ 837,610,700	2020
%4.7	³² 17,539,000,000	³¹ 815,541,913	2021

- الأرقام الواردة أعلاه هي للموازنة المعتمدة لوزارة التنمية الاجتماعية تبعا لبيان «طلب الموازنة العامة»، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة التنمية الاجتماعية والشركاء.

شكل رقم (3)

موازنة وزارة التنمية الاجتماعية خلال الأعوام 2018-2021 (بالشيكل)



29 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

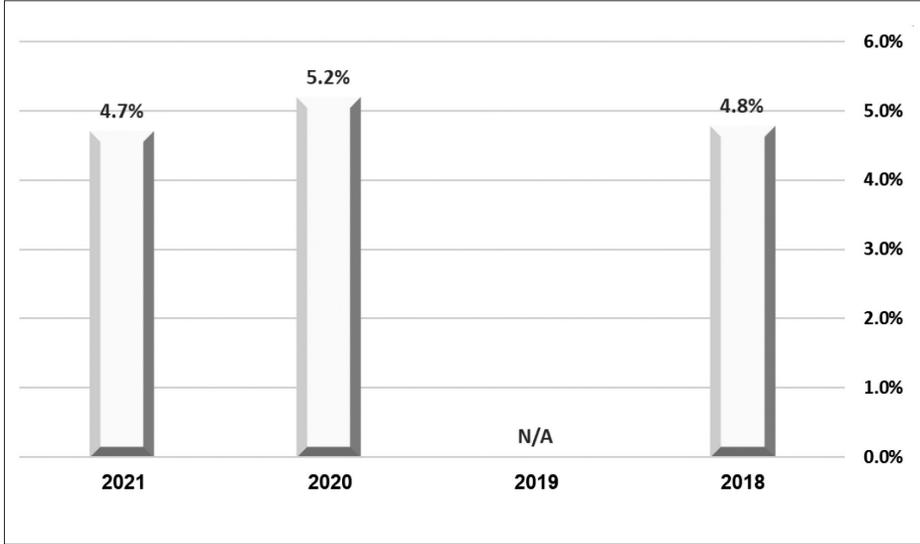
30 قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م.

31 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021.

32 قرار بقانون رقم (12) لسنة 2021، بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2021م.

شكل رقم (4)

نسبة موازنة وزارة التنمية الاجتماعية من إجمالي نفقات الموازنة العامة 2018-2021



- عام 2019 لم يتم إقرار الموازنة العامة.

يبين الجدول رقم (1) والشكلين رقم (3+4) أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، تراوح مكانها منذ العام 2018 ولغاية العام 2021، وهي في حدود الـ (5%) من إجمالي نفقات الموازنة العامة، وفي العام 2020 ارتفعت قليلاً، والسبب الرئيس في ارتفاع نسبة موازنة وزارة التنمية من إجمالي النفقات هو إعلان موازنة طوارئ بسبب جائحة كورونا، وبالتالي فإن إجمالي النفقات انخفض مما «رفع» من نسبة موازنة وزارة التنمية، ويظهر الجدول رقم (2) المرفق تحليل مبنى موازنة وزارة التنمية الاجتماعية تبعاً لبنودها للأعوام 2018-2019-2020-2021.

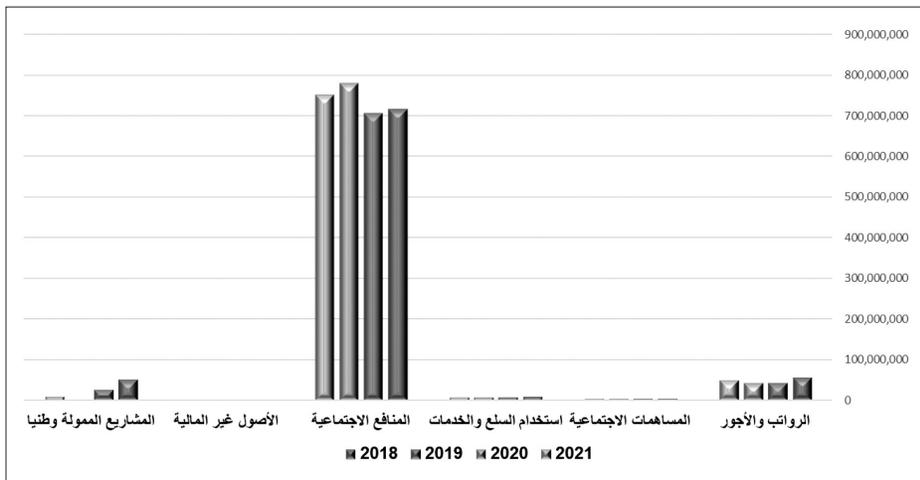
جدول رقم (2)

تحليل هيكل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبنودها المختلفة خلال الأعوام 2018 - 2021
(بالشيكل)

2021	2020	2019	2018	البند
51,079,268	44,076,479	44,500,000	57,000,196	الرواتب والأجور
4,925,000	4,578,873	4,700,000	5,700,359	المساهمات الاجتماعية
7,907,645	7,850,348	8,389,000	9,706,000	استخدام السلع والخدمات
751,430,000	780,130,000	707,180,000	716,380,000	المنافع الاجتماعية
815,341,913	836,635,700	764,769,000	788,786,555	المجموع
200,000	975,000	1,050,000	1,150,000	الأصول غير المالية
815,541,913	837,610,700	765,819,000	789,936,555	اجمالي الموازنة المخصصة
9,635,000	91,000	26,804,500	51,843,500	المشاريع الممولة وطنياً

شكل رقم (5)

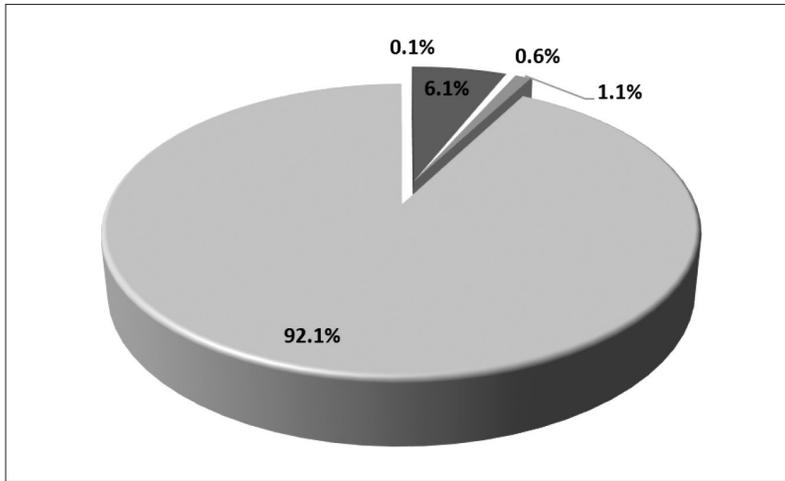
هيكل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبنودها المختلفة خلال الأعوام 2018 - 2021 (بالشيكل)



من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ أن توزيع بنود موازنة وزارة التنمية الاجتماعية تحتفظ بذات الاتجاه والسياق مدار السنوات الاربع الأخيرة، حيث تشكل المنافع الاجتماعية والتي تشكل المساعدات النقدية مكونها الأكبر، النسبة العظمى من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وهما يزيد عن (90%) من موازنتها الاجمالية.

شكل رقم (6)

نسب موازنة بنود وزارة التنمية الاجتماعية- متوسط السنوات (2018-2021)



يلاحظ من الشكل رقم (6) ان المنافع الاجتماعية والتي تشمل المساعدات تشكل المبنى الرئيس لموازنة وزارة التنمية الاجتماعية خلال السنوات (2018-2021).

على الرغم من ضآلة وتواضع الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية مقارنة بمجال عملها، إلا أن هنالك تكاليف محملة على النفقات التحويلية لوزارة التنمية الاجتماعية منذ حوالي 15 عام، حيث يتم صرف تعويضات لتعيينات «تفريغات» عام 2005 بقيمة (1,500) شيكل لعدد (11,850) موظف، وبتكلفة سنوية تصل إلى (213,300,000) شيكل³³، وتم تحميلها على بند التحويلات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية من قبل وزارة المالية دون العودة لوزارة التنمية الاجتماعية، وهي ليست جزءاً من برنامج التحويلات النقدية.

الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية،

من خلال مراجعة تقارير الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية في الأعوام (2018-2021) «لغاية اعداد التقرير»، يلاحظ ان الانفاق الفعلي كان على الدوام اقل من الموازنة المقررة للوزارة، والجدول رقم (3) يوضح نسبة الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقدرة لوزارة التنمية الاجتماعية للسنوات 2018-2019-2019-2021:

جدول رقم (3)

نسبة الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقدرة لوزارة التنمية الاجتماعية في السنوات (2018-2021)

السنة	نسبة الانفاق الفعلي من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية المقدرة
2018	86.70% ³⁴
2019	73.45% ³⁵
2020	79.62% ³⁶
2021	33.05% ³⁷

33 موازنة المواطن 2013، من إصدارات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان بالتعاون مع وزارة المالية الفلسطينية. 2013.

34 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2018.

35 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.

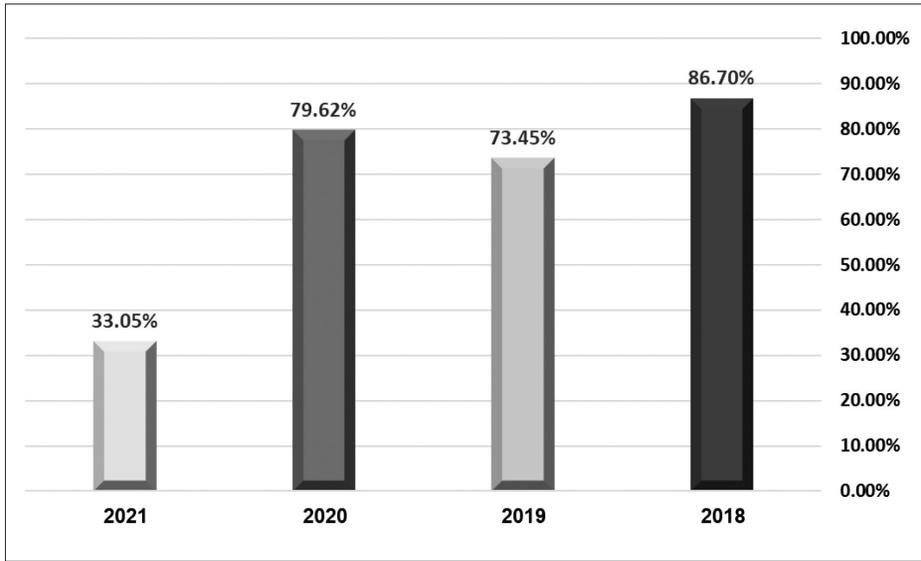
36 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.

37 تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية لغاية 2021/9/29.

بيانات العام 2021، لغاية 2021/9/29، وبالتالي يوجد إنفاق إضافي لغاية نهاية العام 2021، ولكن ضمن المؤشرات العلمية، وتحليل السلسلة الزمنية لا يمكن ان تصل نسبة الانفاق الى نسبة (100%).

شكل رقم (7)

الانفاق الفعلي مقارنة بالموازنة المقدرة لوزارة التنمية الاجتماعية في السنوات (2018-2021)



يلاحظ من الجدول رقم (3) والشكل رقم (7) ان الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية اقل من الموازنة المقدرة، خاصة في السنوات الأخيرة، وسبب ذلك بشكل رئيس عدم الصرف الكامل لدفعات المساعدات النقدية، خاصة وان رواتب موظفي وزارة التنمية الاجتماعية تصرف شهريا، بالتالي أي نقص في الانفاق الفعلي عن الموازنة المقدرة يصب بشكل رئيس في نقص في الانفاق على المساعدات النقدية والاجتماعية. وعلى الرغم من ان العام 2021 لم ينتهِ بعد، الا ان نسبة الانفاق الفعلي المتدنية بعد مضي ثلاث ارباع العام، مؤشر على ان الانفاق الفعلي في وزارة التنمية الاجتماعية يشوبه خلل.

ان الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين تضمن مغلفات مالية اعلى من تلك الممنوحة لوزارة التنمية الاجتماعية، مما خلف فجوة تمويلية³⁸، كما حُلقت فجوة أخرى بسبب ان الانفاق الفعلي على وزارة التنمية الاجتماعية أقل من الموازنة المخصصة، مما خلق فجوة مركبة، اثرت على أداء وزارة التنمية الاجتماعية وتنفيذها لخططها وبرامجها.

الفصل الثاني

برنامج التحويلات النقدية ... الواقع والتحديات

برنامج التحويلات النقدية CTP

انطلق هذا البرنامج في العام 2010، وهو البرنامج الرئيس في وزارة التنمية الاجتماعية المختص بتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة، وتنفذه الوزارة بتمويل وطني ودولي.

يستهدف البرنامج الأسر الفقيرة والمهمشة غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة بين (250 - 600) شيكل شهرياً³⁹.

تُعتمد الحالات المستحقة والمستفيدة من البرنامج على أساس معادلة حسابية، وهي تتضمن أوزان معينة غير معلنة لقياس مستوى رفاه الأسرة، ومن تستحق الدخول إلى البرنامج تبعاً للمعايير المعتمدة، تحصل على مبلغ يتراوح ما بين (750-1800) شيكل تبعاً لحالة الأسرة، كل ثلاثة أشهر، وتصرف المبالغ من خلال حسابات بنكية للمستفيدين⁴⁰.

39 التقرير الإحصائي السنوي 2020 - وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 30.

40 النزاهة والشفافية في برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، من إصدارات «أمان» 2015، صفحة 6.

وتمر خطوات العمل في هذا البرنامج بعدة مراحل هي:

- **مرحلة الاستقبال:** وهي تتم عند وصول الحالة طالبة المساعدة الى مديريات التنمية الاجتماعية في المديريات، وفيها يتم التقييم الاولي للحالة من قبل موظف الاستقبال في المديرية.
 - **مرحلة الاستهداف:** وهي المرحلة التي يتم فيها الوصول للحالة المستهدفة اما من خلال وصول الحالة للمديريات او من خلال زيارة الباحث الاجتماعي للحالة ميدانيا، وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بتعبئة نموذج الاستهداف، ويتم ادخال البيانات التي حصل عليها الباحث على النظام الإلكتروني للبرنامج.
 - **مرحلة تشغيل اداة الاستهداف (المعادلة):** لتحديد فيما اذا كانت الحالة ضمن نطاق خط الفقر الشديد ام لا، وبالتالي تستحق مبدئيا المساعدة ام لا.
 - **مرحلة التدقيق الميداني:** وفيها يقوم الباحث الاجتماعي بزيارة الاسر الفقيرة للتأكد من دقة بيانات الاسرة من خلال نموذج التدقيق، ومن ثم عكسها على النظام الإلكتروني بناء على البيانات المحدثة في الميدان.
 - **مرحلة التسجيل:** وفيها يتم استدعاء الاسرة بكتاب خطي بهدف تزويد مديرية التنمية الاجتماعية بمجموعة من الوثائق الثبوتية التي تعزز استحقاق الاسرة للمساعدة، كما يتم الطلب من الاسرة التوقيع على نموذج اقرار وتعهد.
 - **مرحلة اعتماد الاسرة:** بعد استكمال ملف التسجيل بكل الوثائق والبيانات المطلوبة، يقوم الباحث باعتماد الاسرة على البرنامج الإلكتروني، وتتحول الاسرة الى منح المساعدة.
 - **المرحلة الاخيرة:** وهي مرحلة صرف المساعدة النقدية، وهذه تتم من خلال التحويل الى حساب بنكي خاص بالمستفيد المباشر، وقد يتم ذلك من خلال التوكيل، بان تقوم الاسرة المستحقة بعمل نموذج توكيل لشخص آخر لاستلام مبلغ المساعدة، ومن المهم الاشارة الى الاسر المستحقة الى ان الاسر المستحقة قد تصرف لها المساعدة مباشرة او قد يؤجل الصرف في حالات معينة لعدم توفر التمويل او التأخر في بعض الاجراءات⁴¹.
- وتخضع بيانات الاسر المستفيدة للتحديث من قبل الوزارة، وتبعا لطبيعة المعادلة الاحصائية، فان هناك خطأين يمكن الوقوع بها، تقييم خاطئ اما بشمول أطراف لا تستحق، او أطراف

41 النزاهة والشفافية في برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، من إصدارات «أمان» 2015، صفحة 8.

تم استبعادها، وهي تستحق، وتتم معالجة الاخطاء لاحقاً.

وحديثاً تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على مراجعة معادلة الاستهداف من مختصين، علماً ان خطأ الشمول والاستبعاد موجود بالمعادلة على مستوى كل الدول، ومن اجل التقليل من أثره عملت الوزارة على منح مديري المديرات صلاحيات دمج اسر فقيرة في البرنامج حال التحقق من استحقاقها، واستبعاد اسر غير مستحقة⁴².

من خلال التحليل المعمق لواقع الفقر في فلسطين، فإن المساعدات النقدية للأسر الفقيرة - حتى حال انتظامها- غير كافية، كونها توفر مبلغ لا يفي باحتياجات الحد الأدنى للأسر الفقيرة (250-600) شيكل شهرياً، كما وأن تلك المساعدات لا تغطي كافة الأسر الفقيرة، فمن خلال مقارنة بيانات جهاز الإحصاء المركزي المحدثة والتي تشير إلى أن حوالي ثلث الأسر الفلسطينية تعاني من الفقر (29.2%) فإن المساعدات النقدية تقدّم فقط للأشد فقراً، حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي أن نصف عدد الأسر الفلسطينية الفقيرة لا تتلقى مساعدات⁴³.

تمويل برنامج التحويلات النقدية،

كان تمويل البرنامج ثلاثياً من خلال الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والخزينة العامة «الحكومة الفلسطينية» وفي الآونة الأخيرة خرج البنك الدولي من منظومة التمويل، حيث تشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية في العام 2021، الى ان الحكومة تساهم بتمويل البرنامج بنسبة (60%)، والاتحاد الأوروبي يساهم بنسبة (40%).

على الرغم من التزام الاتحاد الأوروبي بتمويل البرنامج بنسبة (40%) الا انه عملياً لم يتم الصرف الفعلي في العام 2021، وتبعاً لبيان الاتحاد الأوروبي (لأسباب فنية)، مما ترك الحكومة وحدها في منظومة تمويل البرنامج، ومن غير المتوقع ان يقدم الاتحاد الاوروي شيئاً من التزاماته قبل نهاية العام الجاري (2021)⁴⁴.

42 مقابلة خاصة مع أ. أنور حمام، الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ: 2021/9/20.

43 معام الفقر في فلسطين 2017 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

44 تصريح اعلامي للسيد شادي عثمان الناطق الاعلامي باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين، 2021/9/19.

<https://eqte.net/post/63227>

شكل رقم (8)

مصادر تمويل برنامج المساعدات النقدية 2021



وتبعاً لبيانات موازنة المواطن في وزارة التنمية الاجتماعية 2021، فإن عدد المستفيدين المتوقعين (115,6830) ألف أسرة فلسطينية، بمبلغ (516,747,489) مليون شيكل سنوياً⁴⁵، يوزع على أربع دفعات ربع سنوية.

عدد الاسر المتوقع استفادتها من البرنامج والتي ترأسها نساء (46,113) أسرة

بلغ عدد كبار السن في برنامج التحويلات النقدية 63,230 مسن، أي ما يقارب (23%) من عدد السكان المسنين في فلسطين⁴⁶.

45 موازنة المواطن لوزارة التنمية الاجتماعية 2021.

46 التقرير الاحصائي السنوي 2020 - وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 74.

جدول رقم (4)

توزيع المستفيدين من برنامج المساعدات النقدية تبعا للجنس 2021

النسبة	العدد	الجنس
%52	293,190	الاناث
%48	271,959	الذكور
%100	565,149	المجموع

شكل رقم (9)

نسبة المستفيدين من برنامج المساعدات النقدية تبعا للجنس 2021



جدول رقم (5)

توزيع الموازنة المخصصة لبرنامج المساعدات النقدية تبعا للمنطقة الجغرافية 2021

النسبة	الموازنة بالمليون شيكل	المنطقة
%75.9	392	غزة
%24.1	124	الضفة والقدس
%100.0	517	المجموع

شكل رقم (10)

نسبة الموازنة المخصصة لبرنامج المساعدات النقدية تبعا للمنطقة الجغرافية 2021



جدول رقم (6)

توزيع المستفيدين المتوقعين من برنامج التحويلات النقدية حسب المحافظة 2021⁴⁷

رقم المحافظة	المحافظة	عدد الاسر المتوقع	المخصص السنوي المتوقع/شيكل
1	غزة	22,962	111,959,817
2	شمال غزة	15,046	77,848,668
3	دير البلح	12,520	60,386,499
4	خانيونس	16,958	80,614,311
5	رفح	12,302	61,522,578
	مجموع غزة	79,788	392,331,873
6	الخليل	5,635	19830576
7	بيت لحم	3,768	12685332
8	نابلس	3,820	12859188
9	جنين	4,652	15356916
10	طولكرم	3,622	12400092
11	اريجا	1,034	3742356
12	رام الله	2,623	8938020

رقم المحافظة	المحافظة	عدد الاسر المتوقع	المخصص السنوي المتوقع/شيكل
13	قليلية	2,347	8196948
14	سلفيت	1,034	3435588
15	القدس	2,756	9347256
16	يطا	3,294	13205148
17	طوباس	1,310	4418196
مجموع الضفة		35,895	124,415,616
المجموع الاجمالي		115,683	516,747,489

مدى التزام الحكومة بصرف الموازونات المخصصة لبرنامج التحويلات النقدية،

التزمت الحكومة سابقا، وبالتعاون مع الشركاء بصرف مستحقات برنامج التحويلات النقدية، من خلال صرف اربع دفعات خلال العام، بقيمة تتراوح ما بين (750-1800) شيكل للدفعة الربع سنوية، وعمليا اخر سنة تضمنت صرف اربع دفعات كانت في العام 2017، ومن ثم تراجعت الحكومة عن صرف الدفعات لتصرف ثلاث دفعات سنويا في كل من الاعوام (2018 - 2019 - 2020)، ودفعة واحدة لغاية انتهاء الربع الثالث من العام 2021، كما يظهر في الجدول رقم (7) المرفق:

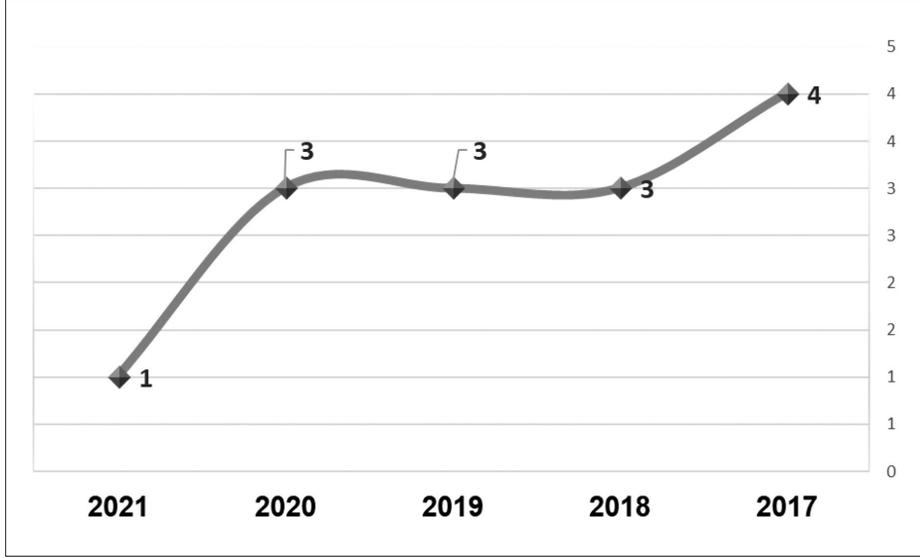
جدول رقم (7)

عدد ونسبة الدفعات المصروفة ضمن برنامج المساعدات النقدية CTP خلال الأعوام (2017-2021)

السنة	عدد الدفعات	نسبة الصرف الفعلي
2017	4	100%
2018	3	75%
2019	3	75%
2020	3	75%
2021	1 ⁴⁸	25%

شكل رقم (11)

عدد الدفعات المصروفة ضمن برنامج المساعدات النقدية CTP خلال الأعوام (2017-2021)⁴⁹



- علما ان الصرف في العام 2021، كان من خلال الخزينة العامة، وبالحد الادنى من الدفعة المستحقة، أي 250 شيكل شهريا، او (750) شيكل في الدفعة الربعية، علما ان الدفعة بالسياق المعتاد هي من (250- 600) شيكل شهريا أي من (750-1800) شيكل بشكل ربع سنوي تبعا لحالة الاسرة الفقيرة.

أما على صعيد الدفعات النقدية المصرفية فعليا، لبرنامج التحويلات النقدية، فقد انخفضت قيمة تلك الدفعات من (518.4) مليون شيكل في العام 2017⁵⁰، الى (86.5)⁵¹ مليون شيكل حتى انتهاء الربع الثالث من العام 2021، كما يظهر بالتفصيل في الجدول رقم (8) المرفق:

49 لغاية نهاية الربع الثالث 2021.

50 التقرير الاحصائي السنوي 2020 - وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 30.

51 تقرير الموازنة 2021 - وزارة التنمية الاجتماعية.

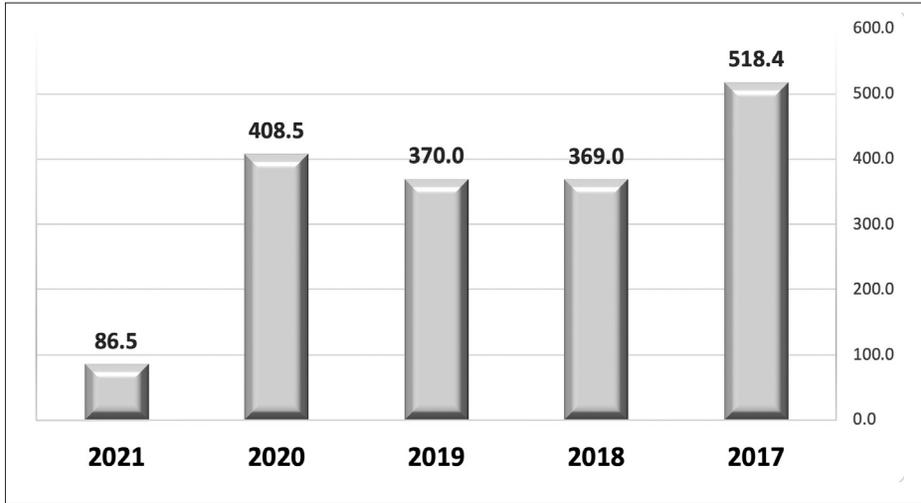
جدول رقم (8)

المبالغ المصروفة فعلياً ضمن برنامج المساعدات النقدية CTP خلال الأعوام (2017-2021)

السنة	عدد الدفعات	المبلغ المصروف فعلياً- مليون شيكل
2017	4	518.4
2018	3	369
2019	3	370
2020	3	408.5
2021	⁵² 1	86.5

شكل رقم (12)

المبالغ المصروفة فعلياً ضمن برنامج المساعدات النقدية CTP خلال الأعوام (2017-2021)



يلاحظ من الجدول رقم (8) والشكل رقم (11) ان هناك تراجع في صرف دفعات التحويلات النقدية من العام 2018، على الرغم من استمرار مساهمة الشركاء في الأعوام (2018-2020)، وهذا يعني ان الفقراء والفئات المهمشة فقدت حوالي (25%) من مستحقاتها منذ 4 سنوات.

تفاقم أزمة التحويلات النقدية 2021،

صرفت الحكومة دفعة واحدة في العام 2021، من أصل (3) دفعات مستحقة لغاية اعداد هذه التقرير (تشرين اول 2021) وبالحد الأدنى من الدفعة، حيث تم عمليا صرف (86.5) مليون شيكل للأسر الفقيرة بتاريخ 2021/5/10، استفادت منها حوالي (116) ألف أسرة، ويسقف (750) شيكل، ومن خلال الخزينة العامة، وتبعاً لموقف الاتحاد الأوروبي الرسمي، فانه لن يكون هناك صرف المستحقات المترتبة على الاتحاد الاوروي في العام 2021 (لأسباب فنية)، الامر الذي يعني فقدان لبرنامج المساعدات النقدية لحوالي (40%) من تمويله.

ولكن ما فاقم الأزمة ان الحكومة والتي يجب ان تلتزم بتمويل (60%) من البرنامج أي بمبلغ قدره حوالي (300) مليون شيكل خلال العام 2021، صرفت فقط (86) مليون شيكل، أي حوالي (28%) من حصتها في البرنامج فقط حتى نهاية الربع الثالث من العام 2021، ولا يبدو في الأفق أي بوادر من الحكومة لاستكمال الصرف في هذا العام، الامر الذي يعني فقدان الاسر الفقيرة لأكثر من 75% من دخلها من برنامج المساعدات النقدية، الامر الذي سيخلق أزمة كبيرة لتلك الاسر وخاصة ان قسم منها من الفئات الهشة والتي لا تستطيع تأمين حتى قوت يومها من المسنين وذوي الإعاقة.

وفي مقابلة خاصة مع أ. أنور حمام الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية و أ. سامر علاونة مدير عام مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية، أشار حمام الى ان فلسطين مرت بثلاثة احداث جوهريه اثرت سلبا على منظومة عمل وزارة التنمية الاجتماعية، ومن ضمنها برامج الوزارة وهي:

1. أزمة أموال المقاصة، وما خلقت من اضطراب في الأداء المالي لدولة فلسطين.
2. جائحة كورونا، والتي تطلبت حشد الموارد لمواجهتها، وتراجع الدعم الخارجي لأسباب فنية أو سياسية أو لتغير الأولويات لدى المانحين.
3. الحروب على غزة.

الأمر الذي أثر على أداء الوزارة، وتنفيذ برامجها كما هو مخطط، ومن ضمنها برامج المساعدات النقدية وغيرها من برامج الوزارة، وفي ذات الوقت أكد حمام على ان غياب الشركاء، او اي تقشف مالي او ازمة مالية يجب الا يمس حقوق الفئات الأكثر تهميشا في المجتمع الفلسطيني، ومن هنا يجب التفكير بدائل، والعمل عليها مثل منصة التضامن الاجتماعي لحشد الموارد.

اما بخصوص الخدمات الأخرى التي تقدم للأسر الفقيرة، فقد أشار حمام الى ان هناك التزام من وزارة التنمية الاجتماعية والحكومة بتأمين الخدمات الأخرى للفقراء مثل التأمين الصحي والاقساط المدرسية ورمزة مساعدات أخرى، رغم الضائقة المالية وعدم انتظام دفعات برنامج المساعدات النقدية.

التمكين الاقتصادي في مواجهة الفقر،

اما بخصوص برامج التمكين الاقتصادي، فقد أشار الوكيل المساعد في وزارة التنمية الاجتماعية الى انه توجد معيقات في تنفيذ البرنامج قسم منها متعلق بتوفر الدعم المالي، وقسم اخر بجهوزية الاسر، وقسم اخر يتعلق بالإجراءات المالية المتبعة، وحاليا تعمل مؤسسة التمكين الاقتصادي على متابعة هذا الملف، ويتم العمل على مفهوم إدارة الحالة.

اما بخصوص البوابة الموحدة للمساعدات النقدية، والتي من مجلس الوزراء عام 2017، فيتم التطبيق لها وهناك تسجيل للمساعدات عبر المنصة، علما انه لغاية الان لم يتم إقرار سياسات او شروط للدعم للأسر الفقيرة، لان الهدف الاوّل هو التزام كافة المؤسسات بالمنصة، والتسجيل عليها.

اما بخصوص الرؤية بعيدة المدى لمعالجة قضية الفقر في فلسطين، فقد أوضح حمام انه يتم العمل على اعداد خطة استراتيجية وطنية عبر قطاعية لمكافحة الفقر متعدد الابعاد، وتوجد أفكار جيدة، والتحدي يكون عادة بالتطبيق والتنفيذ وحشد الموارد⁵³.

53 مقابلة خاصة مع أ. أنور حمام، الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ: 2021/9/20.

الفصل الثالث

الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

- يشكل القضاء على الفقر، مدخل أساسي للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وبخاصة، الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في السكن، والحق بالعيش الكريم، بالفقر يجعل مثل هذه الحقوق بعيدة المنال، كما يجعل الفقراء يعزفون عن المشاركة في الحياة السياسية، وممارسة حقوقهم السياسية، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير أو الانتخاب، كما ان الفقر سبباً رئيسياً لانتهاكات حقوق الإنسان، بالتالي، فإن القضاء على الفقر يشكل ضرورة ملحة لقضايا حقوق الإنسان، ولا يمكن اعتباره ترفاً فكرياً او عملاً من أعمال الخير والإحسان فحسب.
- القضاء على الفقر هو أول اهداف التنمية المستدامة 2030، وهو أيضا من أولويات الحكومة الفلسطينية الواردة في أجندة السياسات الوطنية (2017-2022)، وهدف رئيس من الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين.
- نسبة الفقر في فلسطين مرتفعة، وتبلغ حوالي (29.2%)، وتعمق نسبة الفقر في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، كما تزداد تلك النسبة اطرادا مع عدد افراد الاسرة، والأسر التي ترأسها أمراء، وفي المخيمات، ومع عدد الأطفال في الأسرة. ومن المتوقع ان تكون نسبة الفقر ارتفعت في العام 2021 تبعا لأثار جائحة كورونا، والحرب على قطاع غزة.
- تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية فائدة قطاع التنمية الاجتماعية في فلسطين، ومُزوّد رئيسي

للحماية الاجتماعية من مساعدات وخدمات اجتماعية، ورأس الحربة في العمل الوطني للمكافحة الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية للعائلات الفقيرة؛ لتمكينها من التمتع بحياة كريمة، وفرص عمل لائقة، إضافة إلى رعاية وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للفئات المهمشة، سيّما الفقراء، المرأة، الاشخاص ذوي الاعاقة، الشباب، الاطفال، كبار السن.

- على الرغم من مجال العمل الواسع لوزارة التنمية الاجتماعية، وتحولها من المنحى «الاغاثي» الى المنحى «التنموي» الا أن موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، تراوح مكانها منذ العام 2018 ، وهي في حدود الـ (5%) من اجمالي نفقات الموازنة العامة، وفي حدود الـ (820) مليون شيكل سنويا، وهو سقف مالي ادنى من المغلطات المالية الواردة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية، كما ان الانفاق الفعلي لوزارة التنمية الاجتماعية اقل من المقدر، وبنسب دالة احصائيا، مما خلق فجوتين ماليتين.
- تشكل المنافع الاجتماعية والتي تعتبر المساعدات النقدية مكونها الأكبر، النسبة العظمى من موازنة وزارة التنمية الاجتماعية وبما يزيد عن (90%) من موازنتها الاجمالية.
- على الرغم من ضآلة وتواضع الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية مقارنة بمجال عملها، إلا أن هنالك تكاليف محملة على النفقات التحويلية لوزارة التنمية الاجتماعية منذ حوالي 15 عام، حيث يتم صرف تعويضات لتعيينات «تفريغات» عام 2005 بقيمة (1,500) شيكل لعدد (11,850) موظف، وبتكلفة سنوية تصل إلى (213,300,000) شيكل، وتم تحميلها على بند التحويلات الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية من قبل وزارة المالية دون العودة لوزارة التنمية الاجتماعية، وهي ليست جزءاً من برنامج التحويلات النقدية.
- برنامج التحويلات النقدية CTP، وهو البرنامج الرئيس في وزارة التنمية الاجتماعية المختص بتقديم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة، وتنفذه الوزارة بتمويل وطني ودولي، ويستهدف البرنامج الأسر الفقيرة والمهمشة غير القادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تقديم مساعدات نقدية منتظمة لهذه الأسر بواقع أربع دفعات في العام، ويتراوح مبلغ المساعدة بين (250 - 600) شيكل شهريا، تُعتمد الحالات المستحقة والمستفيدة من البرنامج على اساس معادلة حسابية، وهي تتضمن اوزان معينة غير معلنة لقياس مستوى رفاه الاسرة.

- من خلال التحليل المعمق لواقع الفقر في فلسطين، فإن المساعدات النقدية للأسر الفقيرة - حتى حال انتظامها- غير كافية، كونها توفر مبلغ لا يقي باحتياجات الحد الأدنى للأسر الفقيرة (250-600) شيكل شهرياً، كما وأن تلك المساعدات لا تغطي كافة الأسر الفقيرة، فمن خلال مقارنة بيانات جهاز الإحصاء المركزي المحدثه والتي تشير إلى أن حوالي ثلث الأسر الفلسطينية تعاني من الفقر (29.2%) فإن المساعدات النقدية تقدّم فقط للأشد فقراً، حيث تشير بيانات جهاز الإحصاء المركزي أن نصف عدد الأسر الفلسطينية الفقيرة لا تتلقى مساعدات.
- هناك تراجع في صرف دفعات التحويلات النقدية من العام 2018، حيث تم صرف ثلاث دفعات من أصل أربع دفعات، على الرغم من استمرار مساهمة الشركاء في الأعوام (2018-2020)، وهذا يعني ان الفقراء والفئات المهمشة فقدت حوالي (25%) من مستحقاتها منذ 4 سنوات.
- تفاقمت ازمة الاسر الفقيرة والمهمشة، والتي تستفيد من مخصصات الفقراء في وزارة التنمية الاجتماعية، ففي العام 2021، لم يتم صرف سوى دفعة واحدة لغاية اعداد هذا التقرير -نهاية الربع الثالث من العام- وتم صرف الحد الأدنى للأسر، أي (750) شيكل فقط، ولا يبدو في الأفق أي بوادر من الحكومة لاستكمال الصرف في هذا العام، الامر الذي يعني فقدان الاسر الفقيرة لأكثر من (75%) من دخلها من برنامج المساعدات النقدية، الامر الذي سيخلق ازمة كبيرة لتلك الاسر وخاصة ان قسم منها من الفئات الهشة والتي لا تستطيع تأمين حتى قوت يومها من المسنين وذوي الإعاقة.
- برامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة تعاني من معيقات قسم منها متعلق بتوفر الدعم المالي، وقسم اخر بجهوزية الاسر، وقسم اخر يتعلق بالإجراءات المالية المتبعة.
- يتم العمل على اعداد خطة استراتيجية وطنية عبر قطاعية لمكافحة الفقر متعدد الابعاد، وتوجد أفكار جيدة، والتحدي يكون عادة بالتطبيق والتنفيذ وحشد الموارد.

التوصيات

- ضرورة التزام الحكومة بصرف الدفعات النقدية المستحقة للأسر الفقيرة والمهمشة وبشكل فوري، وبأثر رجعي للدفعات المستحقة للعام 2021، خاصة وأنه لم صرف سوى دفعة واحدة وبالحد الأدنى من الدفعة (750) شيكل للأسرة منذ بداية العام ولغاية اعداد هذا التقرير، مما خلق أزمات مالية حادة لدى الاسر الفقيرة، وأثر على منظومة حقوقها المستحقة من الدولة.
- ضرورة التزام الحكومة ووزارة المالية استثناء الفئات الفقيرة والمهمشة المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية من أية إجراءات تقشفية تقوم بها الحكومة، أو من إشكالات فنية تواجه الشركاء، وعدم المساس بمخصصاتهم كونها فئات هشة وضعيفة ولا تحتمل تلك الاضطرابات الناجمة عن الازمات المالية أو خطط التقشف أو الإجراءات الفنية.
- ضرورة انتظام وزارة المالية بصرف دفعات الفئات الفقيرة المستفيدة من برنامج التحويلات النقدية بشكل شهري ومنتظم، من أجل خلق حالة من الاستقرار والأمان المالي لدى الأسر الفقيرة، وفي ذات الوقت فان الدفعة المالية المستحقة حال انتظامها شهريا من وزارة المالية ستكون قيمتها محدودة، ومن المقدر على توفيرها.
- ضرورة التزام الحكومة بزيادة الموازنة المخصصة لوزارة وزارة التنمية الاجتماعية، على نحو يجعلها قادرة على انفاذ مهامها وتحقيق، خاصة المتعلقة بالفئات الضعيفة والهشة: فقراء/ نساء/ مسنين/ ذوي إعاقة/ أطفال، وبما يتناغم مع المغلفات المالية المطلوبة في الخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية، ولتحقيق ما أوردته الحكومة من أولويات وسياسات في اجندتها الوطنية، وللعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، وعلى رأسها القضاء على الفقر.
- ضرورة مراجعة معادلة الاستهداف في برنامج التحويلات النقدية من أجل تحقيق مزيد من العدالة، والتخفيف من أثر خطأي الشمول والاستبعاد، وتحديث قاعدة بيانات المستفيدين بشكل مهني من خلال باحثين متخصصين وتوفير المكانات اللوجستية والموارد المادية اللازمة لذلك.
- ضرورة عمل الحكومة على توفير بدائل لدعم برنامج التحويلات النقدية، من خلال عدة طرق ووسائل، خاصة مع تراجع الدعم الخارجي، مثل توجيه برامج المسؤولية

الاجتماعية في القطاع الخاص نحو دعم البرنامج، او من خلال إطلاق «منصة التضامن الاجتماعي» لحشد الموارد للبرنامج.

- ضرورة اطلاق الحكومة لبرامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة القادرة على العمل والإنتاج وتوفير الموارد المادية وتذليل المعوقات الفنية والإدارية، من اجل الانتقال بنسبة جيدة من الاسر الفقيرة من حالة (الاحتياج) الى حالة (الإنتاج) وبالتالي مكافحة الفقر، والتخفيف من اعداد الأسر الفقيرة.
- أهمية العمل على إقرار قانون الضمان الاجتماعي، وبنهج تشاركي بين مختلف الأطراف ذلت الصلة، كونه سيشكل مظلة امان اجتماعية للأسر والافراد، وسيخفف من حالات الفقر والعوز، وخاصة لفئة العمال والعاملات، وللعاملين في المهن الحرة والغير منظمة.
- ضرورة تفعيل البوابة الالكترونية للمساعدات النقدية والاجتماعية، والزام كافة الجهات بها، والتي من شأنها تنسيق تلك المساعدات، ومنع الازدواجية وتحقيق العدالة في التوزيع، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات الرسمية والاهلية العاملة في مجال المساعدات، وتخفيف العبء عن كاهل موازنة وزارة التنمية الاجتماعية، ووضع معايير للمساعدات.
- ضرورة قيام وزارة «المالية» بإخراج نفقات «تعويضات تفريغات عام 2005» من بند التحويلات الاجتماعية على مركز مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية، واي نفقات اخرى لا تتعلق بوزارة التنمية الاجتماعية، كون وزارة التنمية الاجتماعية لا تملك معلومات عمهم في قواعد بياناتها، وكونه يضخم موازنة الوزارة ولا يخدم فئاتها. عدا عن كونه بند يجب الا يكون في موازنة وزارة التنمية الاجتماعية- ويخالف مبادئ الشفافية.
- ضرورة تعزيز حضور التوجهات التنموية في وزارة التنمية الاجتماعية، وتخصيص موازنات لها وفق المخطط، وتفعيل العمل على الخدمات الاجتماعية وليس فقط المساعدات النقدية، من خلال تعزيز ادارة الحالة كمنهج عمل في وزارة التنمية الاجتماعية، خاصة وان العمل على الخدمات الاجتماعية، سيؤدي الى تخفيض في عدد الحالات الاجتماعية التي بحاجة لمساعدات نقدية على المدى المتوسط والبعيد.
- ضرورة تبني الحكومة الفلسطينية سياسات اقتصادية واجتماعية متآزرة، بالإضافة الى خلق مسؤولية وطنية مشتركة بين مختلف الفاعلين الأساسيين تجاه تعزيز مفهوم التنمية الاجتماعية بموارد ذاتية، دون الاعتماد على التمويل الخارجي.

- ضرورة ان تلتزم سلطة الامر الواقع في قطاع غزة بالمساهمة في دعم ومساعدة الأسر الفقيرة، كواجب أخلاقي وقانوني، كونها تجبي ضرائب ورسوم في قطاع غزة، وتلك الأسر من المساهمين في دفع الضرائب والرسوم المختلفة، ولهم حق في الاستفادة من تلك الإيرادات.

توصية رئيسة:

ضرورة عقد مؤتمر وطني لمكافحة الفقر في فلسطين، بمشاركة كافة الجهات ذات الصلة دوليا (البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، الانروا/ الهيئات الخيرية العالمية...) ووطنيا (مكتب السيد الرئيس/ رئاسة الوزراء/ وزارة المالية/ وزارة التنمية الاجتماعية/ وزارة التربية والتعليم/ وزارة العمل/ وزارة الأوقاف/ مؤسسات القطاع الخاص/ مؤسسات المجتمع المدني...) للخروج وتبني توصيات علمية - عملية للمساهمة في مكافحة الفقر في فلسطين واعتماد خطة استراتيجية وطنية عبر قطاعية لمكافحة الفقر متعدد الأبعاد، منبثقا من الالتزام القانوني والأخلاقي تجاه الأسر الفقيرة والمهمشة، وانفاذا لأهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة السياسات الوطنية، والخطة الاستراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية.

المراجع والمصادر

«مرتبة حسب ورودها في التقرير»

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أهداف التنمية المستدامة 2030.
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقراء)، 2017. رام الله - فلسطين.
- القانون الأساسي الفلسطيني المعدل 2003.
- قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعوقين.
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.
- دليل إعداد موازنة المواطن في وزارة التنمية الاجتماعية.
- موازنة المواطن -2021 وزارة التنمية الاجتماعية.
- قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) للعام 2004.
- أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2021/07/11- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2018.
- قرار بقانون رقم (4) لسنة 2018م بشأن الموازنة العامة لسنة 2018م.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2019.
- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2020.
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2020م بشأن موازنة الطوارئ العامة لسنة 2020م.

- تقرير موازنة وزارة التنمية الاجتماعية 2021 لغاية 2021/9/29.
- قرار بقانون رقم (12) لسنة 2021، بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2021م.
- موازنة المواطن 2013، من إصدارات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان بالتعاون مع وزارة المالية الفلسطينية، 2013.
- استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.
- التقرير الإحصائي السنوي 2020 - وزارة التنمية الاجتماعية، صفحة 30.
- النزاهة والشفافية في برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، من إصدارات «أمان» 2015.
- معالم الفقر في فلسطين - 2017 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تصريح اعلامي للسيد شادي عثمان الناطق الإعلامي باسم الاتحاد الأوروبي في فلسطين، 2021/9/19. <https://eqte.net/post/63227>

المقابلات الحصرية:

- مقابلة خاصة مع أ. أنور حمام، الوكيل المساعد للرعاية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ: 2021/9/20.
- مقابلة خاصة مع أ. سامر علاونة، مدير عام مكافحة الفقر في وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ: 2021/9/20.

منشورات الهيئة

سلسلة التقارير السنوية

1. التقرير السنوي الأول، شباط 1994 - حزيران 1995، 1995.
2. التقرير السنوي الثاني، 1 تموز 1995 - 31 كانون الأول 1996، 1997.
3. التقرير السنوي الثالث، 1 كانون الثاني 1997 - 31 كانون الأول 1997، 1998.
4. التقرير السنوي الرابع، 1 كانون الثاني 1998 - 31 كانون الأول 1998، 1999.
5. التقرير السنوي الخامس، 1 كانون الثاني 1999 - 31 كانون الأول 1999، 2000.
6. التقرير السنوي السادس، 1 كانون الثاني 2000 - 31 كانون الأول 2000، 2001.
7. التقرير السنوي السابع، 1 كانون الثاني 2001 - 31 كانون الأول 2001، 2002.
8. التقرير السنوي الثامن، 1 كانون الثاني 2002 - 31 كانون الأول 2002، 2003.
9. التقرير السنوي التاسع، 1 كانون الثاني 2003 - 31 كانون الأول 2003، 2004.
10. التقرير السنوي العاشر، 1 كانون الثاني 2004 - 31 كانون الأول 2004، 2005.
11. التقرير السنوي الحادي عشر، 1 كانون الثاني 2005 - 31 كانون الأول 2005، 2006.
12. التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون الثاني 2006 - 31 كانون الأول 2006، 2007.
13. التقرير السنوي الثالث عشر، 1 كانون الثاني 2007 - 31 كانون الأول 2007، 2008.
14. التقرير السنوي الرابع عشر، 1 كانون الثاني 2008 - 31 كانون الأول 2008، 2009.
15. التقرير السنوي الخامس عشر، 1 كانون الثاني 2009 - 31 كانون الأول 2009، 2010.
16. التقرير السنوي السادس عشر، 1 كانون الثاني 2010 - 31 كانون الأول 2010، 2011.
17. التقرير السنوي السابع عشر، 1 كانون الثاني 2011 - 31 كانون الأول 2011، 2012.
18. التقرير السنوي الثامن عشر، 1 كانون الثاني 2012 - 31 كانون الأول 2012، 2013.
19. التقرير السنوي التاسع عشر، 1 كانون الثاني 2013 - 31 كانون الأول 2013، 2014.
20. التقرير السنوي العشرون، 1 كانون الثاني 2014 - 31 كانون الأول 2014، 2015.
21. التقرير السنوي الواحد والعشرون، 1 كانون الثاني 2015 - 31 كانون الأول 2015، 2016.
22. التقرير السنوي الثاني والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2016، 2017.
23. التقرير السنوي الثالث والعشرون، 1 كانون الثاني 2016 - 31 كانون الأول 2017، 2018.
24. التقرير السنوي الرابع والعشرون، 1 كانون الثاني 2018 - 31 كانون الأول 2018، 2019.
25. التقرير السنوي الخامس والعشرون، 1 كانون الثاني 2019 - 31 كانون الأول 2019، 2020.
26. التقرير السنوي السادس والعشرون، 1 كانون الثاني 2020 - 31 كانون الأول 2020، 2021.

سلسلة التقارير القانونية

1. محمود شاهين. تقرير حول لجان التحقيق الفلسطينية، 1998.
2. أريان الفاصد. تقرير حول آليات المساءلة وسيادة القانون في فلسطين، 1998.
3. حسين أبو هنود. تقرير حول التشريعات وآلية سنّها في السلطة الوطنية الفلسطينية "دراسة تحليلية"، 1998.
4. جبريل محمد. دراسة حول فاقد الهوية، 1998.
5. عمار الدويك. الحركة عبر الحواجز، تقرير حول تقييد حرية حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، 1998.
6. قيس جبارين. تقرير حول جنوح الأحداث في التشريعات الفلسطينية، 1998.
7. عيسى أبو شرار (وآخرون). مشروع قانون السلطة القضائية: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.

منشورات الهيئة

8. زياد عريف (وآخرون). قوانين الشرطة في فلسطين: دراسات وملاحظات نقدية، 1998.
9. عزمي الشعيبي (وآخرون). قانون المطبوعات والنشر: "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
10. محمود شاهين. تقرير حول النيابة العامة الفلسطينية، 1999.
11. Gil Friedman, The Palestinian Draft Basic Law: Prospects and Potentials, 1999.
12. أريان الفاصد. أصوات الصمت: تقرير حول حرية التعبير في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
13. عزيز كايد. تقرير حول تداخل الصلاحيات في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
- بيير شلستروم. تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطيني، 1999.
14. مصطفى مرعي. الحق في جمع شمل وإقامة الأطفال الفلسطينيين، الممارسة الإسرائيلية في ضوء معايير حقوق الإنسان الدولية. 1999.
15. حسين أبو هنود. محاكم العدل العليا الفلسطينية، التطورات والإشكاليات، والأداء في مجال حماية الحقوق والحريات، 1999.
16. أ. د. محمد علوان ود. معتمد مشعشع. حقوق الإنسان في قانوني العقوبات الفلسطيني والأردني، 1999.
17. فراس ملحم (وآخرون). الإطار القانوني للضمان الاجتماعي في فلسطين، 1999.
18. أ. د. محمد علوان (وآخرون). حقوق الإنسان في قوانين العقوبات السارية في فلسطين "دراسات وملاحظات نقدية"، 1999.
19. عمار الدويك. عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية، 1999.
20. أمينة سلطان. تقرير حول ممارسة التعذيب في التحقيق، 2000.
21. معتز قفيشة. تقرير حول الجنسية الفلسطينية، 2000.
22. مصطفى مرعي. تقرير حول عملية التشريع في فلسطين، الآليات والأهداف والأولويات، 2000.
23. مصطفى مرعي. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، في ضوء المعايير الدولية بشأن الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، 2000.
24. موسى أبو دهيم. تقرير حول تفتيش المساكن، 2000.
25. حسين أبو هنود. تقرير حول نقابة المحامين الفلسطينيين، 2000.
26. عزيز كايد. تقرير حول إشكالية العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2000.
27. جهاد حرب. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي، 2000.
28. أ. د. نضال صبري. الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية، 2000.
29. عزيز كايد. قراءة في مشروع الدستور الفلسطيني المؤقت، 2000.
30. فاتن بوليفة. تشغيل الأطفال بين القانون والواقع، 2000.
31. عبد الرحيم طه. تعويض المتضررين مادياً جراء الأعمال العدائية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
32. طارق طوقان. اللامركزية والحكم المحلي في فلسطين، 2001.
33. أ. د. عدنان عمرو. إبطال القرارات الإدارية الضارة بالأفراد والموظفين، 2001.
34. باسم بشناق. الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية (هيئة الرقابة العامة)، 2001.
35. داود درعاوي. جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية: مسؤولية إسرائيل الدولية عن الجرائم خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
36. زياد عمرو. حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في التشريعات السارية في فلسطين، 2001.
37. عزيز كايد. السلطة التشريعية بين نظام المجلس الواحد ونظام المجلسين، 2001.
38. حسين أبو هنود. مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2001.
39. موسى أبو دهيم. التأمينات الاجتماعية، 2001.
40. عزيز كايد، الرقابة البرلمانية على المعاهدات التي تبرمها السلطة التنفيذية، 2002.
41. لؤي عمر. الأوقاف الإسلامية في الضفة الغربية، 2002.
42. باسم بشناق. الوظيفة العامة في فلسطين بين القانون والممارسة، 2002.
43. عيسى أبو شرار، محمود شاهين، داود درعاوي. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني، -أوراق وملاحظات نقدية - 2001.
44. مازن سيسام، أيمن بشناق، سعد شحير. دليل المحاكم النظامية في فلسطين - على ضوء صدور قانون تشكيل المحاكم النظامية وقانون الإجراءات الجزائية، 2001.

منشورات الهيئة

45. معن ادعيس، فاتن بوليفة، ربحي قطامش، رشا عمارنة. حول قانون العمل الفلسطيني الجديد - أوراق عمل - 2002.
46. خالد محمد السباتين. الحماية القانونية للمستهلك، 2002.
47. معن ادعيس. اللوائح التنفيذية للقوانين، 2002.
48. نزار أيوب. القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، 2003.
49. معن ادعيس. المؤسسات العامة والسلطة التنفيذية الفلسطينية - الإشكاليات والحلول، 2003.
50. باسم بشناق. التنظيم الإداري للمحافظات في فلسطين، 2003.
51. ناصر الرئيس، محمود حمّاد، عمار الدويك، محمود شاهين. مشروع قانون العقوبات الفلسطيني - أوراق عمل، 2003.
52. محمود شاهين. حول الحقّ في التنظيم النقابي، 2004.
53. مصطفى عبد الباقي. العدالة الجنائية في مجال الأحداث، الواقع والطموح، 2004.
54. بلال البرغوثي. الحق في الاطلاع، أو (حرية الحصول على المعلومات)، 2004.
55. معين البرغوثي. عقود الامتياز (حالة شركة الاتصالات الفلسطينية)، 2004.
56. معتز قفيشة. تحديد علاقة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
57. معن ادعيس. حول صلاحيات جهاز الشرطة، 2004.
58. كلودي بارات. تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. 2004، (باللغتين العربية والإنجليزية).
59. معين البرغوثي. حول المفهوم القانوني للرسم (تحليل للمبادئ الدستورية والسياسات التشريعية)، 2005.
60. د. فتنحي الوحيدي. حول المحكمة الدستورية العليا الفلسطينية في مشروع القانون الخاص بها، 2005.
61. ثائر أبو بكر. ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، 2005.
62. بهاء الدين السعدي، الرقابة البرلمانية على أداء الأجهزة الأمنية، 2005.
63. إبراهيم شعبان، أحمد قنديل، معن ادعيس، سامي جبارين، ماجد العاروري. أوراق قانونية، (الانسحاب من قطاع غزة، مراجعة القوانين، والحريات الأكاديمية)، 2006.
64. معين البرغوثي. حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدالة في العام 2005، 2006.
65. أحمد الغول. حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية، 2006.
66. معن ادعيس، معين البرغوثي، باسم بشناق، سامي جبارين، أحمد الغول. صلاحيات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بالمقارنة مع صلاحيات مجلس الوزراء والمجلس التشريعي في القانون الأساسي (أوراق عمل)، 2006.
67. سامي جبارين. حول استغلال النفوذ الوظيفي، 2006.
68. خديجة حسين نصر. نظم التأمين الصحي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
69. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لأحكام التعذيب في النظام القانوني الفلسطيني، 2009.
70. صلاح موسى، ياسر علاونة، مراجعة قانونية لمشروع القانون الصحي الوطني، 2009.
71. آية عمران. النيابة العامة الفلسطينية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001، وقانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، 2009.
72. معن شحدة ادعيس. مراجعة قانونية لعقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني، 2010.
73. ياسر غازي علاونة. المدافعون عن حقوق الإنسان- الضمانات القانونية الدولية والوطنية، 2010.
74. معن شحدة ادعيس. التوازن بين حقوق الملكية الفكرية والحق في الصحة، 2010.
75. غاندي الربيعي. جهاز المخبرات الفلسطينية وفقاً لأحكام القانون، 2010.
76. ياسر غازي علاونة. فلسطين وعضويتها في الأمم المتحدة، 2011.
77. معن شحدة ادعيس. الأخطاء الطبية: نحو حماية قانونية متوازنة لأطراف الأخطاء الطبية، 2012.
78. خديجة حسين نصر. السفاح "قتل الروح"، 2012.
79. ياسر غازي علاونة. الاستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، 2013.
80. أحمد الأشقر. الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة في فلسطين، 2013.

81. غاندي الربيعي. سياسة التجريم والعقاب في فلسطين، 2013.
82. خديجة حسين نصر. تبعات مصادقة دولة فلسطين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979، 2013.
83. إسلام التميمي. مراجعة حقوقية لحق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين، 2013.
84. معن شحدة دعيس. نحو نظام قانوني شامل للتحقيق الإداري في قضايا الأخطاء الطبية، 2014.
85. معن شحدة دعيس. العلاقة بين حقوق الإنسان والفساد، 2016.
86. معن شحدة ادعيس. حقوق الأشخاص المنتفعين بخدمات الصحة النفسية في فلسطين، 2017.
87. معن شحدة ادعيس. إعفاء منتجي منتجات كوفيد - 19 من المسؤولية القانونية عن أضرار منتجاتهم، 2021.

سلسلة تقارير خاصة

1. لا لعدالة الشارع، تقرير خاص حول قضايا محالة إلى محاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية بسبب ضغط الرأي العام، 2000.
2. السكن المشترك، مشاكل وحلول مقترحة، 2000.
3. الاعتقال السياسي من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2000، 2000.
4. الجاهزية الطبية الفلسطينية لحالات الطوارئ، 2000.
5. الدفاع المدني الفلسطيني في ظل الانتفاضة، المضمون والتشكيل والأداء، 2001.
6. الجاهزية المجتمعية لتأهيل معوقي الانتفاضة، 2001.
7. أداء المحاكم النظامية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، 2001.
8. التأثيرات الصحية والبيئية الناتجة عن التلوث بالنفايات الصلبة والمياه العادمة في الأراضي الفلسطينية، 2001.
9. السلامة العامة على الطرق الفلسطينية، 2001.
10. حول التحقيق والتشريع - حالات الوفاة في السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2001.
11. تدمير المنازل والمنشآت الخاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، الفترة من 2000/9/28 - 2001/8/31، 2001.
12. الأخطاء الطبية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2002.
13. سوء استخدام السلاح من قبل العاملين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال العام 2001، 2002.
14. ظاهرة أخذ القانون باليد - أحداث رام الله بتاريخ 2002/1/31، 2002.
15. تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - بين القانون والممارسة، 2002.
16. تبعات الاعتداءات الإسرائيلية على السجون ومراكز التوقيف الفلسطينية، 2002.
17. لجان إدارة والإشراف على الانتخابات العامة، 2002.
18. معاناة الفلسطينيين على معبري الكرامة ورفع، 2002.
19. التصرف بأراضي الدولة وإدارتها بين القانون والممارسة، 2003.
20. حول تباين أسعار المياه في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
21. حول توزيع المساعدات على المتضررين جراء الاعتداءات الإسرائيلية (حالة محافظتي جنين ورفع)، 2003.
22. تلفزيون فلسطين وقناة فلسطين الفضائية - الإدارة، التمويل، والسياسات البرنامجية، 2003.
23. Creeping Annexation - The Israeli Separation Wall and its Impact on the West Bank, June 2003
24. حول إشغال المناصب العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.
25. حول تعيين الموظفين في الهيئات المحلية (الأسس، الإجراءات، جهات الاختصاص)، 2003.
26. حول ضريبة الأملك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية - قطاع غزة، إشكاليات وحلول، 2003.
27. حول معاناة مرضى الفشل الكلوي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2003.

منشورات الهيئة

28. حول بؤس الرقابة على المستحضرات الصيدلانية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
29. حول أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
30. حول الاختفاء القسري في أعقاب الاعتقال أو الاختطاف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
31. حول تباين أسعار الكهرباء في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2004.
32. حول إساءة معاملة الموقوفين في نظارات المباحث الجنائية في محافظات شمال الضفة الغربية، 2004.
33. حول دور الجهات الأمنية في مجال الوظيفة العامة، 2004.
34. حول تحويلات العلاج إلى خارج المؤسسات الطبية الحكومية، 2004.
35. حول انتخابات الهيئات المحلية بالضفة الغربية بتاريخ 2004/12/23، 2004، باللغتين (العربية والإنجليزية).
36. حول عملية انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية التي جرت بتاريخ 2005/1/9، 2005.
37. حول جاهزية مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية، 2005.
38. حول أداء اللجنة العليا للانتخابات المحلية المرحلة الثانية من انتخابات الهيئات المحلية الفلسطينية بتاريخ 2005/5/5، 2005.
39. قطاع الزراعة الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى (الأضرار، المساعدات ومعايير تقديمها)، 2005.
40. البيئة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (حالة دراسية: محافظة بيت لحم)، 2005.
41. إدارة انتخاب الهيئات المحلية في المرحلة الثالثة بتاريخ 2005/9/29، 2005.
42. تقرير حول الانتخابات الفلسطينية في العام 2005 (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات المحلية، انتخابات مجلس نقابة المحامين)، 2005.
43. حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005.
44. حول عملية الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في تاريخ 2006/1/25، 2006.
45. بعد مرور عام على الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، الآثار القانونية للإخلاء، إدارة الأراضي المخلاة، المناطق المهمشة، 2006.
46. معن دعيس، غاندي ربعي، نجاح صبح، إسلام التميمي، وليد الشيخ، صلاح عبد العاطي، ياسر علاونة، حسن حلاسة، خلود نجم. حقوق الطفل - الحق في الحماية، 2006.
47. بهاء السعدي. حقوق المعوقين في المجتمع الفلسطيني، 2006.
48. ياسر علاونة. المسؤولية القانونية عن اقتحام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لسجن أريحا المركزي واختطاف المعتقلين السياسيين بتاريخ 2006/3/14، 2006.
49. معين البرغوثي، نجاح صبح، إسلام التميمي، مأمون عتيبي، علاء نزال. أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين، 2006.
50. عائشة أحمد. الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني خلال العام 2006، وأثرها على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، 2007.
51. معن دعيس، أحمد الغول، مأمون عتيبي، إسلام التميمي. أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1427 هـ/ 2006م، 2007.
52. انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية على ضوء عمليات الاقتتال التي اندلعت في قطاع غزة منذ تاريخ 2007/6/7، 2007.
53. قطاع غزة بعد الاقتتال: الحريات والحقوق في غياب سلطة القانون، 2007.
54. الاعتقالات في الضفة الغربية في أعقاب الإعلان عن حالة الطوارئ بتاريخ 2007/6/14، 2007، باللغتين العربية والإنجليزية.
55. الاعتداء على الجمعيات الخيرية خلال حالة الطوارئ (6/14 - 2007/7/13)، 2007.
56. حول بدء موسم الحج للعام 1428 هـ في قطاع غزة، 2007.
57. الأوضاع الصحية في قطاع غزة في شهر آب 2007، 2007.
58. الاعتقالات خارج نطاق القانون في قطاع غزة، 2007.
59. حول الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 6/15 - 2007/11/30، 2007.

منشورات الهيئة

60. الحق في العمل وتولي الوظيفة العامة (قضية إنهاء عقود التشغيل المؤقت)، (قضية وقف عقود توظيف وتعيينات في الوظيفة العمومية)، 2007.
61. يوسف وراسنة. حول أداء هيئة الحج والعمرة في موسم الحج للعام 1428هـ/2007م، 2008.
62. عائشة أحمد. حول أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2007 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في حماية حقوق الإنسان، 2008.
63. معن دسيس، أحمد الغول، عائشة أحمد، وليد الشيخ. حول واقع الحق في الصحة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، 2008.
64. غاندي ربيعي. حول احتجاز المدنيين لدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقرار من هيئة القضاء العسكري، 2008.
65. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الحريات الإعلامية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
66. صلاح موسى، ياسر علاونة. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008، 2008.
67. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية في العام 2008 على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2009.
68. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة - جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009.
69. صلاح موسى، آية عمران، وديانا بشر. حول واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2009، 2009.
70. حازم هنية. الحق في السكن وإعادة الإعمار في قطاع غزة، 2010.
71. ياسر غازي علاونة. حول واقع المستشفيات الحكومية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2009.
72. خديجة حسين. دور مفتشي العمل في حماية الحقوق العمالية، 2009.
73. ياسر غازي علاونة. إعدام خارج نطاق القانون، 2010.
74. عائشة أحمد. أثر الانتهاكات الإسرائيلية على قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على حماية حقوق الإنسان، 2010.
75. غاندي ربيعي. فلسطينيون بلا عدالة، 2011.
76. ياسر غازي علاونة. الحق في التجمع السلمي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، 2012.
77. غاندي ربيعي. ضمانات النساء في خلافهن مع القانون في فلسطين، 2011.
78. حازم هنية. وفيات الإنفاق- حقوق ضائعة، 2012.
79. معن شحدة دسيس. الانتخابات المحلية في العام 2012، 2013.
80. حازم هنية. جاهزية الدفاع المدني في قطاع غزة، الدور والأداء، 2012.
81. إسلام التميمي، وحازم هنية. حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل اللائق في فلسطين (دراسة ميدانية)، 2013.
82. حازم هنية. الأطفال العاملون، أيادٍ صغيرة، وحقوق مهدورة، 2014.
83. عائشة أحمد. السياسات والقيود الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" والحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني "الحياة على الهامش"، 2014.
84. روان فرحات. الحماية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2015.
85. عائشة أحمد. السياسات الإسرائيلية في المناطق المصنفة "ج" ... معوقات التنمية فيها وتدخلات الحكومة الفلسطينية في مواجهتها "خطط وتحديات"، 2016.
86. عمار جاموس. تنظيم دور الحضانة والرقابة عليها، 2016.
87. حازم هنية، أوضاع النزيلات في مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين، 2017.
88. عائشة أحمد. المؤسسات العاملة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية واستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان، 2017.
89. طاهر المصري. الحق في التعليم والأزمة المالية في الجامعات الفلسطينية العامة، 2017.
90. حازم هنية. تدخل الشرطة العسكرية في حل النزاعات المالية في قطاع غزة، 2017.
91. معن ادعيس. الرقابة على الانتخابات المحلية، 2017.
92. أ. حازم هنية، أ. عمار جاموس، أ. طاهر المصري، أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2017.
93. معن ادعيس، قائمة أحكام الإعدام في فلسطين (1995-2018)
94. حازم هنية. تقرير تحليلي حول أحكام عقوبة الإعدام الصادرة في قطاع غزة (2014-2017).

منشورات الهيئة

95. أ. حازم هنية. أ. عمار جاموس. أ. طاهر المصري. أ. معن ادعيس. تحليل الموازنة العامة للعام من منظور حقوق الإنسان 2018.
96. أ. معن ادعيس، كبار السن بين مظلة الحقوق ومطرقة الإهمال 2018.
97. أ. عائشة أحمد، التلوث البيئي بفعل المناطق الصناعية ومكبات النفايات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة "منطقة سلفت نموذجاً"، 2019
98. د. علياء العسالي، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، الرياضيات، التربية الإسلامية، التنشئة الوطنية والاجتماعية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019 في ضوء مدى حساسيتها للنوع الاجتماعي، 2019
99. أ. معن ادعيس، نحو استراتيجية وطنية شاملة للسلامة على الطرق في فلسطين، 2019
100. د. عبد الكريم أيوب، تحليل محتوى الكتب المدرسية (اللغة العربية، العلوم والحياة) للصفوف من الأول حتى التاسع الأساسية 2018/2019 من منظور حقوق الإنسان، 2019
101. أ. حازم هنية، الوفيات الناتجة عن عدم اتباع معايير السلامة والصحة المهنية في بيئة العمل، تقرير تحليلي (2014-2018)، 2019
102. أ. عمار جاموس، الإصلاح العشائري من منظور حقوقي وقيمي دستوري، 2019
103. أ. عائشة أحمد، سياسات ومخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأثرها على إعمال الحق في التعليم في القدس المحتلة، 2019
104. أ. طاهر المصري، حقوق المنتسبات لقوى الأمن الفلسطينية: المساواة وعدم التمييز، 2019
105. أ. أحمد الغول، إساءة معاملة وتعذيب الأطفال في نزاع مع القانون، تقرير تحليلي من واقع شكاوى انتهاك الحق في السلامة الجسدية في الاعوام (2016-2018)، 2020
106. أ. معن شحدة دعيس، جاهزية دولة فلسطين لإعمال الحق في الصحة أثناء جائحة كورونا (COVID-19) من منظور حقوقي، 2020
107. أ. عائشة أحمد، الأسرى الفلسطينيون المرضى في سجون الاحتلال الإسرائيلي «سياسات الاحتلال تجاههم والتدخلات الفلسطينية بحقهم»، 2020
108. أ. عمّار ياسر جاموس، الاحتجاز على ذمة المحافظ، 2020.
109. أ. طاهر المصري، إعمال الحق في التعليم العام خلال جائحة كورونا في فلسطين، 2020.
110. أ.د. محمد حاج يحيى، السياسات والإجراءات المتبعة لمنع التحرش الجنسي في أماكن العمل في القطاع العام في دولة فلسطين (دراسة استكشافية)، 2021.
111. أ. طاهر تيسير المصري، الحق في حرية التنظيم النقابي دراسة حالة: الحق في حرية التنظيم النقابي في الوظيفة العامة، 2021.
112. أ. عائشة أحمد، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتداعياته على حالة الحقوق الأساسية، 2021.

سلسلة تقارير تقصي الحقائق

1. نتائج تقصي حقائق حادث مقتل الشاب حسام أبو عطية في مدينة رام الله بتاريخ 2006/6/13، 2006.
2. التحقيق في وفاة المواطنة منال صيدم بتاريخ 2006/9/21 بعد إجراء عملية تنظيفات لها في أحد المستشفيات، 2007.
3. تقصي حقائق حول حادثة انفجار محطة النبالي للوقود بتاريخ 2007/2/8، 2007.
4. تقصي حقائق حول حادثة اختطاف ومقتل المواطن عزت رشيد حسن، 2007.
5. تقصي حقائق حول أحداث جامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2007/7/24، 2007.
6. تقصي حقائق حول وفاة المواطن مجد عبد العزيز البرغوثي في مقر تحقيق المخابرات العامة/رام الله بتاريخ 2008/2/22، 2008.

منشورات الهيئة

7. تقصي حقائق حول وفاة المواطن عز مصطفى الشافعي بتاريخ 2008/1/15، 2008.
8. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في قلقيلية بتاريخ 2009/5/30 و2009/6/4، 2009.
9. تقصي حقائق حول حادثة غرق الطفلين دراغمة ومكاوي في برك سليمان بمدينة بيت لحم خلال شهر نيسان من العام 2009، 2009.
10. تقصي حقائق حول وفاة المواطن نهاد الدباكة أثناء احتجازه لدى جهاز الأمن الداخلي، 2010.
11. تقصي حقائق حول وفاة المواطن أسامة منصور في مقر الاستخبارات العسكرية، 2013.
12. تقصي حقائق حول الأحداث التي وقعت في مدينة نابلس خلال شهر آب من العام 2016، 2017.
13. تقصي حقائق بشأن الأحداث التي وقعت في حي الأمريكية شمال غزة بتاريخ 4 نيسان 2017.
14. تقصي حقائق حول حادثة وفاة المواطن ولید الدهيني في مركز شرطة رفح بقطاع غزة 2018.
15. تقصي حقائق حول وفاة المواطن محمود الحملاوي في مركز إصلاح وتأهيل رام الله 2019.
16. تقصي حقائق حول وفاة الشقيقين عمار وضياء الديك بتاريخ 2020/6/14، 2020.

سلسلة أدلة تدريبية

1. غاندي الربيعي. دليل الإجراءات الجزائية، 2010.
2. غاندي الربيعي. دليل العدالة الجنائية للأحداث وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية، 2010.
3. صلاح عبد العاطي ووليد مرعي. دليل المدرب لدورات تدريبية متخصصة في مناهضة عقوبة الإعدام، 2011.
4. غاندي ربيعي. دليل رصد ضمانات المحاكمة العادلة وفق القواعد الدولية والقوانين الوطنية في فلسطين، 2012.

سلسلة أوراق سياسات عامة

1. خديجة حسين. ورقة سياسات حول القرار بقانون رقم (6) بشأن الضمان الاجتماعي للعام 2016، 2016.

سلسلة تقارير الظل

1. دائرة الرقابة على السياسات والتشريعات الوطنية. تقرير الظل المقدم للجنة الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بخصوص التقرير الاولي لدولة فلسطين. يوليو. 2018 .

سلسلة تقارير تقييم أماكن الإحتجاز

1. تقرير تقييم مواءمة مراكز الإصلاح والتأهيل في فلسطين للمعايير الدولية للسجون (مراكز إصلاح وتأهيل الضفة الغربية)، 2019.